تقييم مدى فعالية المحتوي المعلوماتي* لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " دليل ميداني من البيئة المصرية "

د/ أشرف أحمد محمد غالي
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة قناة السويس

د/ محمد محمد سليمان الفار
مدرس المحاسبة– المعهد التكنولوجي العالي بالعاشر من رمضان

ملخص البحث:

استهدف **البحث** تقييم مدى فعالية المحتوي المعلوماتى لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) الذى سوف يتم تطبيقه من ١ يناير ٢٠٢١م على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لشركات التأمين، **حيث ركزت** الدراسة على أربعة خصائص رئيسية تعكس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وهى: الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة.

وفى سبيل **تحقيق هدف البحث** قام الباحثان بعرض، وتقييم للدراسات السابقة المرتبطة بمجال البحث، وبالإضافة لدراسة الأسباب التى دعت لإصدار معيار عقود التأمين (IFRS 17)، وأهدافه، ونطاقه، وكذلك متطلبات تطبيق معيار (IFRS 17) المتعلقة بفصل مكونات عقد التأمين، والتجميع، والإعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح المحاسبي عن عقود التأمين، وآثارها المتوقعة على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لشركات التأمين، **وقد إعتمد الباحثان** على المنهج المعاصر القائم على المزج بين المنهج الاستقرائي، والاستنباطي لإختبار فروض البحث، حيث تم إجراء الدراسة الميدانية من خلال الإعتماد على عمل قائمة استقصاء لإختبار مدي صحة فروض البحث، **وقد تمثلت فئات الدراسة** في (معدي القوائم المالية بشركات التأمين، أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة ، مستخدمي التقارير المالية لشركات التأمين).

وقد توصل الباحثان إلى أن هناك إتفاق بين آراء عينة الدراسة بشأن أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17)، وما اشتمل عليه من متطلبات فصل مكونات عقد التأمين، التجميع، الإعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح عن عقود التأمين في بيئة الأعمال المصرية، مما يعني قبول الفرض البحثي الأول، وكذلك وجود أثر إيجابى ذو دلالة إحصائية بين المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث تتضح درجة المساهمة النسبية (R) على

* يقصد الباحثان بالمحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17): محتوى المعالجات المحاسبية التي يحتويها المعيار فيما يتعلق بفصل مكونات عقد التامين، والتجميع، والإعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح المحاسبي عن عقود التأمين.

ملاءمة المعلومات المحاسبية بنسبة (.938)، وعلى درجة موثوقية المعلومات المحاسبية بنسبة (.787)، وعلى درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم بنسبة (.692)، وعلى درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بنسبة (.949)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من(0.001)، بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات، والعمل على تدعيمها يساهم في تعزيز درجة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وكانت إشارة معامل الإنحدار موجبة عند القيمة الاحتمالية (P-Value) تساوى (0.00)، وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض العدم الثاني، وبالتالي قبول الفرض البديل، **وقد أوصى** الباحثان بضرورة العمل على تطوير معايير المحاسبة المصرية المرتبطة بعقود التأمين بما يتفق مع معيار عقود التأمين (IFRS 17).

الكلمات المفتاحية:
معيار عقود التأمين IFRS 17- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- هامش الخدمة التعاقدية – تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية – تعديل مقابل المخاطر للمخاطر غير المالية.

١- الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة:

يعتبر قطاع التأمين أحد القطاعات الاقتصادية الهامة، ومصدراً من مصادر الادخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Outreville, 2013)، حيث احتل قطاع التأمين بنهاية عام ٢٠١٥م المركز الثانى على القطاعات الاقتصادية، وذلك بنسبة مشاركة ٣٢%، كما شهد قطاع التأمين تطوراً كبيراً نتيجة لظهور منتجات تأمينية جديدة، مثل التأمين على الحياة المرتبط مع مكون الاستثمار، وظهور قنوات جديدة للتأمين بالمشاركة مع المؤسسات المصرفية من خلال ربط وثائق التأمين مع المنتجات المصرفية، مما أدى إلى زيادة تعقد العمليات التي يقوم بها قطاع التأمين (Istrate, 2017).

وقد واجه قطاع التأمين العديد من التحديات من أهمها الأزمة المالية العالمية، والفضائح المالية الأخيرة، والتي أدت إلى إنهيار العديد من شركات التأمين البارزة، مثل شركة تشيودا للتأمين اليابانية (Dai-ichi Life Insurance Company)، وشركة كيوي للتأمين اليابانية (Kyoei Fire and Marine Insurance Company)(Adamu, 2013)، مما تطلب ضرورة وجود معايير محاسبية موحدة لغرض تفادي حدوث أزمات جديدة متشابهة قد تكون أقوى من الأزمة المالية الاقتصادية التي شهدها العالم، لتشمل إصلاح نظام الرقابة المالية، وتغيير المعايير المحاسبية، وتحسين مستوى النزاهة، والشفافية (احمد، ٢٠١٤).

ونتيجة للتطورات السريعة التي شهدها قطاع التأمين في السنوات الماضية، فقد تضاعفت، وتنوعت احتياجات المستثمرين من المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، مما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى إصدار معيار عقود التأمين (IFRS 4) في مارس عام ٢٠٠٤م، وذلك لإحكام عمليات الإعتراف، والقياس المحاسبي المتعلقة بشركات التأمين، وحماية جميع الأطراف المتعاملة في قطاع التأمين، (Rudolph et al., 2017)، إلا أن معيار عقود التأمين (IFRS 4) قد تخلله العديد من المشاكل، والتناقضات، والتي دفعت بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في ١٨ مايو ٢٠١٧م لإصدار معيار عقود التأمين (IFRS 17)، بهدف تلافى المشاكل التي صاحبت تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 4)، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية بما يلبي متطلبات مستخدمي التقارير المالية (Conyinno, & Chepkirui, 2016).

٢/١ مشكلة البحث:

يشغل قطاع التأمين حيزاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، مما يتطلب ضرورة النهوض بهذا القطاع الحيوي، والعمل على تطوير أداءه لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، والتكنولوجية (عبد الحليم، وجار الله، ٢٠١٤)، حيث أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأن تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) على قطاع التأمين لن يكون مناسباً، ولن يعكس نظرة دقيقة لاقتصاد عقود التأمين، بسبب أن الخط الفاصل بين الخدمة، والاستثمار غير واضح نسبياً بالنسبة لتلك العقود، حيث أنه ليس من السهل تحديد الإعتراف بالإيرادات، وذلك بسبب تقييم الخطر الذي يمكن أن يختلف كثيراً طوال مدة العقد (Mignolet, 2017).

وفي الآونة الأخيرة تباينت التقارير المالية في قطاع التأمين على نطاق واسع عبر التشريعات المختلفة، وتحركت ببطء نحو المعايير الموحدة، مما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في مارس ٢٠٠٤م بإصدار معيار عقود التأمين (IFRS 4)، كخطوة مؤقتة لحين تطوير معيار شامل لعقود التأمين (Rudolph et al, 2017; Dal Moro, & Fauikner, 2014; Nguyen, & Molinari, 2013; Ruprecht, 2011;)، والذي تطلب إدخال تحسينات محدودة في المحاسبة عن عقود التأمين، وتوفير إفصاح عن عقود يوضح المبالغ الواجب إظهارها في التقارير المالية لشركات التأمين، ومساعدة مستخدمي تلك التقارير المالية على فهم مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين(على، ٢٠١٢).

وعلى الرغم من التحسينات التي قدمت من قبل معيار عقود التأمين (IFRS 4)، إلا أن شركات التأمين قد واجهت بعض الصعوبات في تطبيق متطلبات هذا المعيار (Foroughi, 2012)، كما أبدا العديد من المستثمرين، والمحللين الماليين، تحفظاتهم على متطلبات معيار (IFRS 4) (Gerstner, et al., 2015)، وذلك نظراً لأنها لم توفر مقاييس الأداء المناسبة التي تعكس اقتصاديات صناعة التأمين بصورة سليمة (IASB, 2014)، كما لم توفر لمستخدمي التقارير المالية المعلومات التي يحتاجونها لكي يدركوا الأداء المالي لشركات التأمين (Istrate, 2017)، بالإضافة إلى عدم توفير إمكانية القابلية للمقارنة بين منتجات التأمين، وكذلك بين شركات التأمين وبعضها البعض، وأيضا عدم القابلية للمقارنة بين قطاع التأمين، والقطاعات الأخرى.

وبناءً على ما سبق تزايدت أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بسبب الحاجة إلى تطبيقات محاسبية موحدة، وما يتبع ذلك من إجراءات موحدة لإعداد التقارير المالية (Yip, & Young, 2012)، حيث أصبح ذلك مطلباً رئيسياً في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، وشرطاً للدخول، والاستمرار في الأسواق العالمية (الحيط، وشبيطة،٢٠١٧)، مما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في ١٨ مايو ٢٠١٧م، لإصدار معيار عقود التأمين (IFRS 17) ليحل محل معيار عقود التأمين (IFRS 4) (Floreani, 2017)، وذلك بهدف وضع مبادئ موحدة للاعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح لجميع أنواع عقود التأمين، بما في ذلك عقود إعادة التأمين، وبما يعود بالنفع على كل من المستثمرين وشركات التأمين، وتعزيز قابلية التقارير المالية للمقارنة فيما بين الشركات، والأسواق المالية العالمية.(Gambaro, et al., 2018; Yanik, & Bas, 2017; Istrate, 2017 ;).

وعلى الصعيد المحلى، يعتبر قطاع التأمين المصري جزاءً هاماً من قطاع شركات الأعمال، والمؤسسات المالية، وبالتالي يشترك معها في كثير من المشاكل، إلا أن قطاع التأمين بطبيعته يقوم على قدر كبير من الثقة بين شركات التأمين، والمؤمن لهم، سواء كانوا هيئات أو أفراد (عبد الملك، ٢٠١٤)، وقد ظهر الاهتمام المحلى بقطاع التأمين بصدور القانون رقم (١٠) لعام ١٩٨١م وتعديلاته، والتي كان آخرها القانون رقم (١١٨) لسنة ٢٠٠٨م (رميلي، ٢٠١٥)، وقد أخذت مصر بمعايير المحاسبة الدولية بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦م والذي أشتمل على عدد (٣٥) معيار ناتجة عن ترجمة كل المعايير الدولية (IASs) الصادرة حتى عام ٢٠٠٦م مع بعض الاستثناءات الطفيفة لمراعاة ظروف البيئة المصرية، والقوانين، والتشريعات السائدة في ذلك الوقت(عبد المنعم، ٢٠١٦)، وكان من ضمن هذه المعايير معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) "عقود التأمين"، والذي تم تعديله عام ٢٠١٥م، وذلك لتحقيق التوافق مع معيار عقود التأمين (IFRS 4)، حيث لم يختلف معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٧) عقود التأمين عن معيار عقود التأمين المقابل (IFRS 4) بشكل كبير.

ويتضح مما سبق، أن هناك عدة دوافع لهذه الدراسة من أهمها؛ قصور المعلومات التي يحتويها معيار (IFRS 4)، وكذلك المعيار المصري رقم (٣٧) المعدل في ٢٠١٥م، وعدم توفيرهم معلومات كافية تساعد المستثمرين، والأطراف الاخرى على اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية، مما يتعين بحث مدى مساهمة معيار عقود التأمين (IFRS 17) في علاج مشاكل عقود التأمين التي كانت قائمة في ظل معيار عقود التأمين (IFRS 4)، وكذلك المعيار المصري رقم (٣٧) المعدل في ٢٠١٥م، وبناءً على ما سبق يتضح للباحثان أهمية تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البيئة المصرية، وبذلك يمكن بلورة المشكلة البحثية لهذه الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

- ما هي الأسباب التي دعت إلى إصدار معيار عقود التأمين (IFRS 17)؟
- ما هي أهداف، ونطاق معيار عقود التأمين (IFRS 17)، ومدى ملائمتها لتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لشركات التأمين؟
- ما هو أثر تطبيق متطلبات فصل مكونات العقد، والتجميع، والإعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح لمعيار عقود التأمين(IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لشركات التأمين؟

٣/١ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لشركات التأمين، ويشتق من هذا الهدف العام الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على الأسباب التي دعت إلى إصدار معيار عقود التأمين (IFRS 17)
٢. تحديد أهداف، ونطاق معيار عقود التأمين (IFRS 17)، ومدى ملائمتها لتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
٣. تقييم مدى أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) فيما يتعلق بفصل مكونات عقد التأمين، والتجميع، والإعتراف، والقياس والعرض، والإفصاح.
٤. تقديم دليل ميداني عن أثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البيئة المصرية.

٤/١ أهمية ودوافع البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية المشكلة التي يتصدى لها، والتي تتمثل في تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لشركات التأمين، ويمكن تقسيم أهمية البحث إلى ما يلي:

(١) الأهمية الأكاديمية:

- ندرة الدراسات المتخصصة إلى حد علم الباحثان التي تناولت تقييم المعلومات التي يحتويها معيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لشركات التأمين، لأنها لم تلق إهتماماً كافياً في الدراسات المحاسبية خاصة في البيئة المصرية، حيث أن تطبيقه يصبح إلزامياً من ١ يناير ٢٠٢١م، وأن كان من المسموح به للشركات تطبيقه قبل ذلك بصفة اختيارية.
- يعتبر موضوع المعالجة المحاسبية لعقود التأمين في ظل تطبيق متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17) من الموضوعات التي تأتي على قائمة أولويات البحث العلمي على المستوى الدولي، وخاصة بعد تزايد حالات الفشل، والإفلاس للعديد من شركات التأمين الكبرى، وبالتالي هناك حاجة إلي تعزيز المساحة المعرفية للمحاسبة عن عقود التأمين.

(٢) الأهمية العملية:

- ظهور العديد من حالات الأنهيار لبعض شركات التأمين على مستوى العالم مثل شركة تشيودا للتأمين اليابانية (Dai-ichi Life Insurance Company)، وكذلك شركة كيوي للتأمين اليابانية (Kyoei Fire and Marine Insurance Company) وغيرهم، حيث وضعت المحاسبة عن عقود التأمين في صدارة الموضوعات أمام المنظمات المهنية الدولية على أساس أنها وسيلة تساعد في إمكانية الحد من الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها هذه الشركات، والتي تهدد استمراريتها.
- المساهمة في الحد من الإختلافات في المعالجة المحاسبية عبر التشريعات المختلفة، والتي تمثلت في صعوبة فهم، ومقارنة نتائج شركات التأمين من قبل المستثمرين، والمحللين الماليين (Mignolet, 2017; Rudolph et al., 2017; De Wet, 2015).
- يساهم فهم المعلومات التي يحتويها معيار عقود التأمين (IFRS 17)، والتقييم المبكر للتأثير المحتمل للالتزام بمتطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17)، في الحد من مخاطر تفسير البيانات، والمعلومات على مستوى عناصر القوائم المالية بصورة خاطئة.
- من المتوقع أن تؤدى نتائج هذا البحث الى توفير دليل ميداني عن الآثار الإيجابية الناتجة من الالتزام بتطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17)، واهميته فى تلبيه احتياجات مستخدمي التقارير المالية لشركات التأمين.

١/٥ فروض البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة، وما هو مستهدف من دراستها تم اقتراح الفروض التالية:

- **الفرض الأول للبحث:**

" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) في بيئة الأعمال المصرية".

- **الفرض الثانى للبحث:**

" لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية".

وسيقوم الباحثان بإختبار الفرض الثانى من خلال إختبار الفروض الفرعية التالية:

" لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية ".

" لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة موثوقية المعلومات المحاسبية ".

" لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم ".

" لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة قابلية للمعلومات المحاسبية للمقارنة ".

٦/١ منهج البحث:

إعتمد الباحثان على إستخدام المنهج المعاصر القائم على المزج بين المنهج الاستقرائي، والاستنباطي، حيث تبدأ البحوث استقرائياً، وتنتهي إلى صياغة قوانين جزئية، ثم يتم تعميمها من خلال المنهج الاستنباطي.

المنهج الاستقرائي: حيث يقوم بدراسة طبيعة العلاقة بين المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17)، وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير

المالية لشركات التأمين، حيث يقوم بالكشف عن أبعاد الظاهرة محل الدراسة ومتغيراتها، وذلك بإتباع الخطوات الرئيسية لهذا المنهج، والمتمثلة في **ما يلي:**

- ✓ ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة، والمتمثلة في وجود قصور في المعايير التي تناولت المحاسبة عن عقود التأمين، ويتضح ذلك من خلال تزايد حالات الفشل، والإفلاس للعديد من شركات التأمين على المستوى الدولي.
- ✓ تكوين الإطار النظري للبحث ثم وضع فروض البحث.
- ✓ تحديد المنهجية الملاءمة للقيام بالدراسة الميدانية اللازمة، وذلك من خلال تحديد نوع البيانات المطلوبة، وعينة المجتمع المناسبة.
- ✓ إختبار فروض البحث استقرائياً، وتحليل البيانات، وتفسير النتائج، للوصول إلى الحقائق، والتعميمات العلمية التي توضح أثر تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لشركات التأمين.

والمنهج الاستنباطي (الاستدلالي): حيث يتم إشتقاق نتائج جزئية من النتائج التي تم التوصل إليها إستقرائياً.

٧/١ خطة البحث:

في إطار مشكلة البحث، وأهميته، ووفقاً للمنهج المتبع، فقد تم تقسيم ما تبقي من البحث على النحو التالي:

٢. تحليل وتقييم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.
٣. الأسباب التي دعت إلى إصدار معيار عقود التأمين(IFRS 17).
٤. أهداف ونطاق تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17).
٥. أثر تطبيق متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لشركات التأمين.
٦. تحليل نتائج الدراسة الميدانية وإختبارات الفروض.
٧. النتائج والتوصيات والدراسات البحثية المستقبلية.

٢- تحليل وتقييم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث:

إنطلاقاً من أهمية البحث يعرض الباحثان الدراسات المرتبطة بموضوع البحث، وذلك للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج، والاستفادة منها في استكمال جوانب الدراسة في هذا الموضوع، بما يحقق التواصل، والتكامل بين الدراسات البحثية في هذا المجال، حيث صنف الباحثان الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث إلى مجموعتين كما يلي:

١/٢ الدراسات التي تناولت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) المرتبطة بعقود التأمين:

- **إستهدفت دراسة (De Maria, & Rigot, 2014)** التوصل إلى أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على الحوافز أو القيود على استراتيجيات الاستثمار طويل الأجل لشركات التأمين الفرنسية، **وقد إعتمدت الدراسة** على عدد (٤٣) مقابلة مع مديري شركات التأمين، والمنظمين، والشركات المهنية في فرنسا بهدف إلقاء الضوء على بعض القضايا المرتبطة بقدرة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على إظهار نتيجة النشاط بطريقة عادلة، و**قد أوضحت نتائج الدراسة** أن شركات التأمين تواجه صعوبات من حيث عدم توافق المعالجات المحاسبية لتقدير، وتقييم الأصول، والالتزامات بين معيار المحاسبة الدولي (IAS 39)، ومعيار عقود التأمين (IFRS 4)، و**قد أوصت الدراسة** بضرورة العمل على توفير الاتساق الداخلي في معايير المحاسبة، وإمكانية الإعتراف بعقود التأمين طويلة الأجل، مع تجنب القواعد التي يشوبها إنتقادات، بالإضافة إلى وضع طريقة جديدة للتقييم تربط بين أصول، والتزامات شركات التأمين.
- **في حين تناولت دراسة (عبد الحليم، وجار الله، ٢٠١٤):** الطريقة التي تقوم شركات التأمين بموجبها بتكوين الأرباح والخسائر من خلال تحميل المخاطر، وعلاوة الاستثمار على حساب العملاء، بالإضافة إلى بيان طبيعة، ومدى المخاطر التي تتحملها شركات التأمين نتيجة إصدار عقود التأمين، **وقد توصلت الدراسة** أن شركات التأمين تعترف بالإقساط المحصلة كإيرادات بصورة مباشرة، بغض النظر عن تقديم الخدمات المقدمة بموجب العقد، وهذا لا يتسق مع متطلبات الإعتراف بالإيراد بموجب معيار عقود التأمين (IFRS 4)، وأن من أهم المعوقات التي تقف في سبيل تبنى معيار عقود التأمين (IFRS 4) هو ظهور عبئاً متزايداً على المحاسبين بخصوص تطبيق المعيار لاسيما في ظل وجود تضارب بين المعايير الدولية، والتشريعات، والقوانين الوطنية السائدة.
- **و قامت دراسة (Gerstner, et al., 2015)** بإختبار مدى فعالية الإفصاح عن القيمة الضمنية لتأمينات الحياة باعتبارها مقياس فعال لتقييم الأداء في شركات التأمين مقارنة مع معايير المحاسبة الإلزامية المطبقة، بالإضافة إلى معرفة ما إذا مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) سوف يحقق هدفه في توفير معلومات أكثر ملاءمة، وإستفادة للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم بعد الإنتهاء من مشروع المرحلة الثانية من معيار عقود التأمين (IFRS 4)، **وقد توصلت الدراسة** إلى أن المرحلة الثانية من

مشروع معيار عقود التأمين (IFRS 4) من غير المرجح أن تقوم بتوفير معلومات أكثر ملاءمة من المعايير المطبقة حالياً.

- **إستهدفت دراسة (Istrate, 2017)** بيان أهم التطورات المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لعقود التأمين في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، **وقد تطرقت الدراسة** إلي تحديد متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17)، ودورها في إحداث تغيرات جوهرية في المعالجة المحاسبة عن عقود التأمين من ناحية، وطريقة عرض البيانات المالية ذات الصلة بشكل منفصل من ناحية أخرى، وذلك من حيث تقييم جانب الأصول لعقود التأمين بالقيمة الجارية، باستخدام تقديرات التدفقات النقدية المتولدة في المستقبل، وفى المقابل يتم تسجيل الالتزامات المتعلقة بالمدفوعات المستقبلية في الاحيتاطيات الفنية، **وتوصلت الدراسة** إلى أن المعالجة المحاسبية لعقود التأمين في ظل معيار عقود التأمين (IFRS 4) ينتج عنه مخاطر في تفسير البيانات، والمعلومات على مستوى عناصر القوائم المالية.
- **في حين تناولت دراسة (Yanik, & Bas, 2017)** إختبار معيار عقود التأمين (IFRS 17) من وجهة نظر شركات التأمين، بالإضافة إلى توضيح التعديلات التي أجُريت ضمن نطاق معيار عقود التأمين (IFRS 4)، والساري المفعول حتى بداية تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17)، وكذلك معيار "الأدوات المالية" (IFRS 9)، **وقد إستخدامت الدراسة** أسلوب دراسة الحالة، والمقابلة، كأسلوب للبحث، **وقد توصلت الدراسة** إلى أن معيار عقود التأمين (IFRS 17) سوف يكون مفيداً للمستثمرين، والمحللين الماليين، وشركات التأمين على حد سواء، حيث يعترف معيار عقود التأمين (IFRS 17) بجميع عقود التأمين بشكل متسق، كما يساهم بشكل كبير في حل مشاكل القابلية للمقارنة التي تظهر في ظل تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 4)، **وقد أوصت الدراسة** بضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول تأثير الالتزام بتطبيق متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17) على قرارات مستخدمي التقارير المالية.
- **تناولت دراسة (Mignolet, 2017)** توضيح الآثار المتوقعة لتطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17) على شفافية القوائم المالية، والقابلية للمقارنة بين شركات التأمين داخل قطاع التأمين، وأيضاً الشركات الأخرى خارج قطاع التأمين، حيث **قامت الدراسة** بجمع المعلومات من خلال إجراء مقابلات مع كل من المهنيين في قطاع التأمين، وأعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، و**قد تناولت الدراسة** طرق القياس (نهج النموذج العام Building Block Approach ، ونهج الرسوم المتغيرة Variable Fee Approach، ونهج تخصيص الأقساط Premium

Allocation Approach، وهامش الخدمة التعاقدية Contractual Service Margin)، وتقسيم الإعتراف بين الأرباح والخسائر، والدخل الشامل الآخر، بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح، **وقد توصلت الدراسة** إلى مساهمة معيار عقود التأمين (IFRS 17) في تحسين شفافية القوائم المالية لشركات التأمين، وذلك على الرغم من احتمال وجود بعض التحديات التي يمكن أن تواجه شركات التأمين في ظل الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار عقود التأمين (IFRS 17).

٢/٢ الدراسات التي تناولت العلاقة بين الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

- **هدفت دراسة (الزمر، ٢٠١٢)** بيان مدى تأثير التحول إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على بعض المقاييس المحاسبية التي تعكس جودة التقارير المالية، **وقد إعتمدت الدراسة** في قياس جودة التقارير المالية على ثلاث منهجيات مختلفة، تقوم المنهجية الأولى على إختبار أثر التحول إلى تطبيق معايير (IFRS) على مستويات إدارة الإرباح من خلال مقياس معدل تكرارات الإرباح، وتبنى المنهجية الثانية على إختبار أثر هذا التحول على مستويات التحفظ المحاسبي من خلال مقياس نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية، في حين تعتمد المنهجية الثالثة على إختبار أثر التحول إلى تطبيق معايير (IFRS) على مستويات عدم تماثل المعلومات من خلال مقياس معدل تذبذب عوائد الأسهم، **وقد كشفت نتائج الدراسة** أنه مع بدء التحول إلى تطبيق معايير (IFRS) زادت مستويات إدارة الإرباح، وإنخفضت مستويات التحفظ المحاسبي، وعدم تماثل المعلومات، **وقد أوصت الدراسة** بإجراء مزيد من الدراسات الخاصة بمعايير (IFRS) مع تعدد مقاييس جودة التقارير المالية، وندرة استخدامها في بيئات التقرير المالي في الدول العربية.
- **هدفت دراسة (Horton, et al., 2013)** إلى إختبار أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية لعينة مكونة من (٨١٢٤) شركة في (٤٦) دولة خلال الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٨م، **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وجودة المعلومات المحاسبية، حيث أن تطبيق تلك المعايير يساعد على الحد من التلاعب في الأرباح، ويحسن من قابلية القوائم المالية للمقارنة، كما أن الإختلاف الكبير في الأرباح المحددة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، والمعايير المحلية يرجع إلى ما توفره معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من دقة في عمليات التنبؤ.

- **إستهدفت دراسة (مليجي، ٢٠١٤)** إختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية، وقيمة الشركات المسجلة من ناحية، وتحليل انعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية من ناحية أخرى، **وقد إعتمدت الدراسة** على تحليل التقارير المالية للشركات السعودية المسجلة، وإستطلاع رأى عينة المستثمرين في الشركات السعودية لقياس توجهاتهم تجاه التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وأثرها على قراراتهم الاستثمارية. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود تأثير إيجابى لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك وجود تأثير إيجابى لهذه المعايير على قيمة الشركات المسجلة، ممثلة في زيادة قيمة (Tobin's Q)، وتوجهاتهم المستقبلية، حيث تعطى إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للشركات المسجلة.
- **وفى اتجاه آخر إستهدفت دراسة (على، ٢٠١٥)** تحليل أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى الأثر على جودة الأرباح المحاسبية، **وإعتمدت الدراسة** التطبيقية على قطاع التأمين السعودي نظراً لالتزامها بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) منذ عام ٢٠٠٩م، حيث **تم تقسيم فترة** تحليل الدراسة التطبيقية إلى فترتين الأولى منها تمثل فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (٢٠٠٧م-٢٠٠٩م)، أما الفترة الثانية فتمثل ما بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) (٢٠١٠م-٢٠١٢م)، **وقد اشارات نتائج الدراسة التطبيقية** إلى وجود علاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وعدم تماثل المعلومات المحاسبية، وأيضا وجود علاقة معنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وجودة الأرباح، **وقد أوصت الدراسة** بضرورة توحيد أسس، وطرق القياس، والعرض، والإفصاح بهدف زيادة الثقة في القوائم المالية.
- **فى حين قدمت دراسة (Malafronte, et al., 2016)**: أدلة تجريبية حول طبيعة، ومحددات ممارسات الإفصاح في صناعة التأمين الأوروبية خلال الفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٠م، وذلك بهدف سد الفجوة في الأدبيات المحاسبية التي تناولت ممارسات الإفصاح من قبل شركات التأمين، **وقد أظهرت نتائج الدراسة** أن شركات التأمين أكثر ميلاً للاستثمار في كمية المعلومات المتعلقة بالمخاطر، وأن خصائص شركات التأمين من حيث الحجم، والمتطلبات الفنية، وكذلك المتغيرات المحلية تؤثر بشكل كبير عن كمية المعلومات عن المخاطر المفصح عنها، كما أنه في السنوات التي تأثرت بالأزمة المالية ارتفعت كمية الإفصاح عن المخاطر كأداة لطمأنة أصحاب

المصلحة، **وقد أوصت الدراسة** بضرورة توفير الحوافز لشركات التأمين لكي تتبع معايير فعالة لزيادة جودة الإفصاح.

- **هدفت دراسة (عوض، ٢٠١٦)** إلى إجراء دراسة استكشافية للتعرف على أثر تطوير معايير المحاسبة عن الإيراد (الأمريكية والدولية والمصرية) على تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية في البيئة المصرية، **وقد توصلت الدراسة** إلى أن تطبيق معيار "الإيراد من العقود مع العملاء" (IFRS 15) يؤثر إيجابياً على المحتوى الإعلامي للتقارير المالية في البيئة المصرية من خلال تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما أن معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS 15) يساهم في تحقيق منافع لمستخدمي التقارير المالية من خلال زيادة جودة المعلومات المحاسبية، والتي تتمثل في (الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة)، مما يؤدى إلى تحسين قرارات المستثمرين في سوق المال، **وقد أوصت الدراسة** بضرورة قيام هيئة سوق المال المصرية بالاهتمام بالتأثير المحتمل لتطبيق معيار "الإيراد من العقود مع العملاء" (IFRS 15) مع إجراء التعديلات اللازمة على المعايير المصرية لتجنب حدوث مشاكل قد تواجه المعايير الحالية للاعتراف بالإيراد.
- **اختبرت دراسة (Conyinno, & Chepkirui, 2016)** العوامل المؤثرة على عرض التقارير المالية لشركات التأمين في كينيا، حيث **ركزت الدراسة** على أربعة عوامل وهما: تأثير كل من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وسلامة البيانات المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وكفاءة معدي التقارير المالية، والإطار التنظيمي للبيئة التي تعمل فيها الشركات، **وقد قامت الدراسة** بتجميع البيانات الوصفية من خمس شركات تأمين رائدة في كينيا، من حيث الحصة السوقية، **وقد توصلت الدراسة** إلى أن كل من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وسلامة البيانات المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وكفاءة معدي التقارير المالية، لهم تأثير قوى، وإيجابى على عرض التقارير المالية، في حين توجد علاقة ضعيفة بين الإطار التنظيمي للبيئة التي تعمل فيها الشركات، وعرض التقارير المالية، **وقد أوصت الدراسة** بضرورة قيام شركات التأمين بإجراء تحديثات منتظمة لمواءمة التطور في معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).
- **إستهدفت دراسة** كل من **(Soye, & Raji, 2016)** قياس درجة القابلية للمقارنة قبل، وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بالنسبة لشركات التأمين في نيجيريا، حيث **استندت الدراسة** على جمع بيانات (١٠) شركات تأمين في نيجيريا خلال الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٤م، حيث تم تقسيم فترة تحليل الدراسة إلى فترتين الأولى منها تمثل فترة ما قبل تطبيق معايير (IFRS) (٢٠٠٧م-٢٠١٠م)، أما الفترة

الثانيـة فتمثـل مـا بعـد تطبيـق معـايير (IFRS) (٢٠١٠م-٢٠١٤م)، **وقـد توصـلت الدراسـة** إلـى أن تطبيق معايير التقارير الماليـة الدوليـة (IFRS) يـؤثر إيجابيـاً علـى القوائم الماليـة لشركات التـأمين، كمـا تـؤدى إلـى زيـادة أداء، وشـفافية مجـال صـناعة التأمين في نيجيريا، **وقد أوصت الدراسة** بأنه ينبغي لجميع شركات التأمين في نيجيريا تبني معايير (IFRS) في أعمالها لتعزيز الشفافية في إعداد التقارير المالية.

- **وفـى المقابـل تناولـت دراسـة (الحيط، وشـبيطة، ٢٠١٧)** أثر تطبيق معيـار الأدوات الماليـة (IFRS 9) علـى جـودة مخرجـات النظـام المحاسـبي لشـركات التـأمين فـي الأردن، حيـث **تنـاولـت الدراسـة** سـتة عوامـل رئيسـية تعكـس جـودة مخرجـات النظـام المحاسبي وهـى: الملاءمـة، والموثوقيـة، والوقـت المناسـب، والقابليـة للمقارنـة، والتماثـل للمعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى قابلية القياس للمعلومات المحاسبية، **واسـتخدامت الدراسـة** أسـلوب الاستقصـاء الموجـه إلـى موظفي الدوائر الماليـة فـي شـركات التـأمين، ومراجعـي الحسـابات لشـركات التـأمين، **وتوصـلت الدراسـة** إلـى أنـه يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصـائية لتطبيـق معيـار الأدوات الماليـة (IFRS 9) علـى ملاءمـة المعلومـات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن، كما أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الأدوات المالية (IFRS 9) على موثوقية، والوقت المناسب، وقابليـة المقارنـة، والتماثل للمعلومـات المحاسـبية، **وأوصـت الدراسـة** بتشـجيع شـركات التـأمين الأردنيـة بتطبيـق معيـار الأدوات الماليـة (IFRS 9) مـن اجـل زيـادة درجـة الموثوقية عند معالجة العمليات المحاسبية.
- **هدفت دراسـة (Alnodel, 2018)** إلـى توضيح مـا إذا كـان تطبيق معايير التقارير الماليـة الدوليـة (IFRS) يعـزز مـن القيمـة الملاءمـة للمعلومـات المحاسـبية لشـركات التـأمين المدرجـة فـي سـوق الأسـهم السـعودي، **وقـد إسـتخدامت الدراسـة** نمـوذج (Ohlson,1995)، ونمـوذج التقيـيم (Easton-Harris,1991) مـن اجـل إختبـار الارتبـاط بـين القيمـة السـوقية للأسـهم، والقيمـة الدفتريـة، والأربـاح لكـل سـهم، حيـث تـم تجميـع البيانـات مـن (٢١) شـركة تـأمين مدرجـة فـي سـوق الأسـهم السـعودي، وذلـك خلال الفترة من (٢٠٠٧م-٢٠١٤م)، والتي شملت فترات ما قبل، وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، **وقد أشارات نتائج الدراسة** إلى أن القيمة الملاءمة للقيمـة الدفتريـة للأسـهم قـد إنخفضـت بعـد تطبيـق معـايير التقـارير الماليـة الدوليـة (IFRS)، فـي حين أن القيمـة الملاءمـة للأربـاح لهـا تـأثير جوهري قبل، وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، **وقـد أشـارات التحلـيلات** الإضـافية إلـى أن تعزيـز القيمـة الملاءمـة للمعلومـات المحاسـبية تتـأثر بسـمات أو خصـائص الشـركات،

وقد أوصت الدراسة بتوسيع نطاق الأبحاث في مجال معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من خلال التركيز على قطاع التأمين.

- **تناولت دراسة (Kouki, 2018)** مقارنة القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، **حيث تم** تقسيم فترة تحليل الدراسة التطبيقية إلى فترتين الأولى منها تمثل فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) (٢٠٠٠م-٢٠٠٤م)، أما الفترة الثانية فتمثل ما بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) (٢٠٠٦م-٢٠١١م)، **وقد توصلت الدراسة** إلى أن التطبيق الاختياري لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لم يساهم في تحسين القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية خلال فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وذلك بخلاف فترة ما بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، والتي ارتفعت فيها جودة القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية، **وقد أوصت الدراسة** بضرورة تحسين المستوى التعلمي للمحاسبيين من خلال عقد برامج تدريبية متخصصة في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

٣/٢ تحليل وتقييم الدراسات السابقة والإضافة العلمة للبحث.

أولا: بالنسبة للدراسات التي تناولت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) المرتبطة بعقود التأمين.

- قد اتفقت دراسة كل من (Istrate, 2017 ;عبد الحليم، جار الله، ٢٠١٤؛ De Maraia, & Rigot, 2014) أن المعالجة المحاسبية لعقود التأمين في ظل تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 4) ينتج معها مخاطر في تفسير البيانات، والمعلومات على مستوي عناصر التقارير المالية، كما يؤدى معيار عقود التأمين (IFRS 4) إلى عدم توافق المعالجات المحاسبية لتقدير، وتقييم الأصول، والالتزامات، حيث أن عدم التوافق في تلك المعالجات لا يتناسب مع الوضع الاقتصادي الحالي.
- قد اتفقت دراسة (Yanik, & Bas, 2017; Istrate, 2017; Mignolet, 2017) على أن معيار عقود التأمين (IFRS 17) سوف يساهم في إحداث تغيرات جوهرية في المعالجة المحاسبية لعقود التأمين من ناحية، وطريقة عرض البيانات المالية ذات الصلة بشكل منفصل من ناحية أخرى، كما أنه من المتوقع أن يؤدى تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17) إلى تحسين شفافية التقارير المالية لشركات التأمين، وأن يكون مفيداً للمستثمرين، والمحللين الماليين، وشركات التأمين على حد سواء نتيجة لإعترافه بجميع عقود التأمين بشكل متسق، مما يؤدى إلى حل مشاكل المقارنة التي كانت تظهر في ظل تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 4).

- قد اختلف دراسة (Gerstner, et al, 2015) مع دراسة (Yanik, & Bas, 2017; Istrate, 2017; Mignolet, 2017) حيث أوضحت أن مشروع المرحلة الثانية من معيار عقود التأمين (IFRS 4) من غير المرجح أن تقوم بتوفير معلومات أكثر ملاءمة من المعايير المطبقة حالياً.

ثانياً: فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت العلاقة بين الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

- قد اتفقت العديد من الدراسات (الزمر، ٢٠١٢؛ مليجي، ٢٠١٤؛ على، ٢٠١٥؛ عوض، ٢٠١٦؛ الحيطة، وشبيطة، ٢٠١٧)، (Horton, et al, 2013; Conyinno, & Chepkirui, 2016; Soye, & Raji, 2016; Alnodel, 2018; Kouki, 2018) على أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يساهم في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة)، مما يؤثر بشكل إيجابي على عملية إعداد التقارير المالية، وعلى قرارات المستثمرين، وتوجهاتهم المستقبلية، حيث يؤدى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى زيادة مستويات التحفظ المحاسبي، وعدم تماثل المعلومات من ناحية، وتخفيض مستويات إدارة الأرباح من ناحية أخرى.

ثالثاً: ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- ندرة الدراسات السابقة التى تناولت المحاسبة عن عقود التأمين خاصة فى ظل معيار عقود التأمين (IFRS 17).
- قدمت الدراسة الحالية فى البيئة المصرية، والتى تختلف من حيث البيئة القانونية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، التى تمت فيه الدراسات السابقة مقارنة بالبيئة المصرية.

٣- **الأسباب التي دعت إلى إصدار معيار عقود التأمين (IFRS 17):**

استهدف معيار عقود التأمين (IFRS 4) تقديم معالجات محاسبية تعمل على تحسين المحاسبة عن عقود التأمين، وتنظيم الإفصاح الكافي بشأن تحديد، وتفسير الأرقام المقدمة في القوائم المالية لشركات التأمين، وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقدير قيمة، وتوقيت التدفقات النقدية، ودرجة عدم التأكد المحيطة بهم (الرميلى، ٢٠١٥؛Mignolet, 2017)، إلا أن معيار عقود التأمين (IFRS 17) قد أوضح في فقرته الافتتاحية على أنه يوجد العديد من الأسباب التي دعت إلى ضرورة إصداره، حيث تتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي: (IFRS, 17. IN 4)

- أن معيار عقود التأمين (IFRS 4) كان معيار مؤقت يسمح للشركات باستخدام مجموعة مختلفة من الممارسات المحاسبية لعقود التأمين، التي تعكس متطلبات المحاسبة الوطنية، حيث قد أدت هذه الإختلافات في المعالجة المحاسبية عبر

التشريعات المختلفة إلى صعوبة فهم، ومقارنة نتائج شركات التأمين من قبل المستثمرين، والمحللين الماليين.

- وجود تحديات في قياس عقود التأمين، نتيجة لطول اجل، وتعقد مخاطر التأمين، وعدم تداول عقود التأمين في الأسواق، بالإضافة إلى احتواء بعض عقود التأمين على مكونات استثمارية.
- إفتقار العديد من البيانات المالية لشركات التأمين إلى التحديث الدوري لقيمة التزامات التأمين، والمخاطر التى تعكس أثر التغيرات في البيئة الاقتصادية، مثل التغيرات في أسعار الفائدة.
- أن معيار عقود التأمين (IFRS 4) يسمح لشركات التأمين بالتعامل بشكل مختلف مع عقود التأمين التي تصدرها، حتى لو كانت هذه العقود متشابهة.

يرى الباحثان أن معيار عقود التأمين (IFRS 4)، لم يوفر قدر كافي من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمستخدمي نتيجة لوجود تشويه محاسبي بين الأصول، والالتزامات بسبب تركيز متطلباته على عمليات التسجيل المحاسبي للالتزامات التأمينية والمحددة وفق المعايير المحلية في ظل وجود قيود، وتعديلات كتصنيف العقود التأمينية، وإختبارات كفاية الالتزامات، ومحاسبة الظل، مما دفع مجلس معايير المحاسبية الدولية لإصدار معيار موحد لمعالجة قضايا عقود التأمين.

٤-أهداف ونطاق تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17).

تمثل الهدف الرئيسي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) في توحيد المعالجات المحاسبية لنشاط التأمين، حيث يمكن توضيح أهداف، ونطاق معيار عقود التأمين (IFRS 17) فيما يلي:

١/٤ أهداف معيار عقود التأمين (IFRS 17):

وضع معيار عقود التأمين (IFRS 17) مبادئ موحدة للاعتراف، والقياس والعرض، والإفصاح لعقود التأمين التي تقع في نطاقه، حيث هدف معيار عقود التأمين (IFRS 17) إلى الحفاظ على التوافق بين المعايير المحاسبية، والمعايير التنظيمية لتوحيد المتطلبات، والشفافية، وتجنب المفاضلة، سواء فيما بين الأحكام، أو عبر القطاعات المالية الأخرى مثل البنوك (Gambaro, et al., 2018) ، بالإضافة إلى ضمان قيام الشركات المصدرة لعقود التأمين بتقديم معلومات ملاءمة تعبر بشفافية عن هذه العقود، حيث تساعد تلك المعلومات مستخدمي التقارير المالية على تقييم أثر عقود التأمين على الأداء المالي، والتدفقات النقدية (Istrate, 2017; Mignolet, 2017; IFRS 17 Para.1, 2)

ويرى الباحثان أن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها معيار عقود التأمين (IFRS 17) يمكن أن تساهم في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبة، والممثلة في خاصة الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة

٢/٤ نطاق تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17):

حدد معيار عقود التأمين (IFRS 17) نطاق محدد يتضمن العقود التي يطبق علىها، وذلك في حالة إستيفاءها للعناصر الجوهرية لتعريف عقد التأمين، وبعض المتطلبات الأخرى، حيث يتضمن نطاق تطبيق المعيار ما يلي: (IFRS, 17. Para, 3)

١/٢/٤عقود التأمين المصدرة من الشركات: Insurance Contacts Issued by Entities

عرُف عقد التأمين وفقا لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) بأنه "عقد يقبل بموجبه احد الطرفين (مصدر العقد) بتحمل مخاطر تأمين هامة من طرف آخر (حامل الوثيقة) عن طريق الموافقة على تعويض حامل الوثيقة (بوليصة التأمين) في حالة وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد (الخطر المؤمن ضده) يؤثر سلباً على حامل الوثيقة"(PwC, 2017; IFRS. 17. Appendix A).

ويلاحظ الباحثان أن دراسة (Soye, & Raji, 2016) تتفق مع تعريف عقد التأمين الوارد بالمعيار، حيث يتطلب أن يقبل احد الأطراف مخاطر تأمين هامة من الطرف الآخر، أي يجب أن يكون الحدث المؤمن ضده في عقد التأمين ينتج عنه مدفوعات إضافية كبيرة تتكبدها الشركة، وخسارة إجمالية لهذا العقد، بمعني أن تكون القيمة الحالية للمدفوعات الإضافية اكبر من القيمة الحالية للمبالغ مستحقة الدفع كما لو أن الحادث المؤمن ضده لم يقع، مما يتطلب من شركات التأمين تقدير إمكانية وجود خسارة على أساس القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس القيمة الزمنية للنقود، وخصائص التدفقات النقدية، وخصائص السيولة لعقد التأمين(IFRS, 17. IN 4).

ويلاحظ الباحثان أن تعريف عقد التأمين طبقاً لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) يتضمن العناصر الجوهرية التالية: مخاطر التأمين هامة، وأن يتصف الحدث المستقبلي بعدم التأكد، حدوث أثر سلبي إذا وقع الحدث المؤمن ضده، وبالتالي فأن تعريف عقد التأمين طبقاً لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) لم يتغير بشكل ملحوظ عن تعريف عقد التأمين طبقاً معيار عقود التأمين (IFRS 4)، وكذلك معيار عقود التأمين المصري رقم (٣٧) المعدل في ٢٠١٥م، إلا إنهم لم يلزما شركات التأمين بتقييم مدى أهمية مخاطر التأمين على أساس القيمة الحالية.

٢/٢/٤ عقود إعادة التأمين المصدرة، أو المحتفظ بها: Reinsurance Contracts or Held

عرُف عقد إعادة التأمين طبقاً لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على أنه "عقد تأمين صادر من إحدى شركات التأمين بهدف تعويض شركة تأمين أخرى عن الخسائر الناجمة عن عقد واحد أو أكثر من عقد التي أصدرتها" ((IFRS. 17 .App. A; PwC, 2017.

٣/٢/٤ عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية. Investment Contracts with Discretionary Participation Features

عرف معيار عقود التأمين (IFRS 17) عقد الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية على أنه "عقد يسمح لحامله استلام مزايا إضافية، وذلك كتكملة لمنافع مضمونة، حيث يقوم مصدر العقد بتجديد مبالغها أو توقيتها، وتعتمد هذه المزايا على ما يلي: (IFRS. 17. Appendix A; PwC, 2017).

- عائدات الاستثمار المحققة، و أو غير المحققة على الأصول التي يحتفظ بها مصدر العقد.
- أداء مجموعة محددة من العقود.
- الأرباح أو الخسائر الخاصة بإصدار العقد.

ويرى الباحثان أن تطبيق متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17) على هذه العقود بدلاً من معالجتها كأدوات مالية سوف يؤدى إلى تحقيق المنافع التالية:

- **توفير معلومات أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية، نتيجة لتطبيق معالجة محاسبية واحدة لعقود التأمين، وعقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية.**
- **إزالة الكثير من التعقيدات في المعالجة المحاسبية التي يمكن أن تواجه شركات التأمين المصدرة لعقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية، نتيجة لعدم توفير إمكانية فصل بعض مزايا المشاركة التقديرية إلى مكون حقوق الملكية.**

وقد اشترط معيار عقود التأمين(IFRS 17) إلى أنه لكي تقع عقود الاستثمار التي تحتوى على ميزات المشاركة الاختيارية ضمن نطاقه أن تصدر نفس الشركة عقود تأمين. (IFRS, 17. Para, 3).

ويرى الباحثان أنه في ظل معيار عقود التأمين (IFRS 4)، وكذلك المعيار المصري رقم (٣٧) المعدل في ٢٠١٥م، كانت جميع عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية تقع ضمن نطاق المعيار بصرف النظر عما إذا كانت تقوم بإصدار عقود تأمين أم لا، حيث يرجع سبب اشتراط معيار عقود التأمين (IFRS 17) أن تصدر نفس الشركة عقود تأمين، لكي تقع عقود الاستثمار التي تحتوى على ميزات المشاركة الاختيارية ضمن نطاقه، إلى ارتفاع تكاليف تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17)، وبالتالي يصعب تحملها بالنسبة للشركات التي لا تصدر عقود التأمين.

٤/٢/٤ عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة: Fixed –Fee Services Contracts

عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة هي تلك العقود التي يعتمد فيها مستوى الخدمة على حدث مستقبلي غير مؤكد، والتي تفي تلك العقود بتعريف عقود التأمين الوارد بمعيار عقود التأمين (IFRS 17)، حيث يوفر مصدر عقد التأمين السلع أو الخدمات لصاحب البوليصة بدلاً من الأموال النقدية لتسوية التزامه بتعويض حامل وثيقة التأمين عن الحوادث المؤمنة، ويسمح للشركات أن تختار خياراً غير قابل للرجوع فيه ما بين تطبيق معيار الإيرادات من العقود مع العملاء (IFRS 15) بدلاً من معيار عقود التأمين (IFRS 17) على العقود التي تفي بتعريف عقد التأمين، وذلك في حالة تحقيق جميع الشروط التالية: (IFRS. 17. Para. 8; KPMG, 2017).

- سعر العقد الذي وضعته الشركة للعميل لا يعكس تقدير الشركة للمخاطر المتعلقة به.
- يعوض العميل بتقديم خدمات، وليس بدفعات نقدية.
- تنشأ مخاطر التأمين المحولة للشركة من تكرار استخدام العميل للخدمة.

ويرى الباحثان أن الشركات التي تقوم بإصدار عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة، ولا تقوم بإصدار عقود تأمين أن تطبق معيار الإيرادات من العقود مع العملاء (IFRS 15) بدلاً من معيار عقود التأمين (IFRS 17) إذا تحققت الشروط المقدمة بالفقرة رقم (٨) من معيار عقود التأمين (IFRS 17)، وذلك لتحقيق الاتساق مع باقي العقود المماثلة الأخرى التي تصدرها، وبالتالي تعزيز خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

ومن خلال استعراض نطاق تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17) بلاحظ أنه ركز بشكل أساسي على نشاط التأمين، وليس على شركات التأمين فقط، وبالتالي سمح بتطبيقه على جميع عقود التأمين التي يتضمنها نطاقه طوال مدة تلك العقود، مما يساعد المستثمرين، والمحللين الماليين على التعرف بشكل صحيح على تحديد أوجه التشابه والإختلاف الاقتصادي بين الشركات التي تصدر عقود التأمين، وبالتالي تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على المستوى الدولي.

وعلى المستوى المحلى فقد حددت الفقرة رقم (٣) من المادة الثانية من القانون المصري للإشراف، والرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة ١٩٨١م، وتعديلاته على أن المنشآت التي تزاول نشاط التأمين، وإعادة التأمين تتضمن شركات التأمين وإعادة التأمين، وجمعيات التأمين التعاوني، وصناديق التأمين الخاصة، وصناديق التأمين الحكومية، مجمعات التأمين.

ويلاحظ الباحثان على الفقرة رقم (٣) من المادة الثانية من القانون المصري للإشراف، والرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة ١٩٨١م، وتعديلاته قد ركزت على منشآت تأمينية معينة، وأغفلت منشآت أخرى تقوم بإصدار عقود التأمين، مما قد يؤدى إلى صعوبة في إجراء مقارنات بين المنشآت المختلفة التي تصدر عقود التأمين، فأن الأمر يتطلب ضرورة تعديل الفقرة رقم (٣) من المادة الثانية من القانون المصري للإشراف، والرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة ١٩٨١م وتعديلاته ليتناسب مع نطاق تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17).

٥- أثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

١/٥ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

يمكن تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من خلال ما تتميز به من خصائص تجعل المعلومات الواردة في التقارير المالية مفيدة لمتخذي القرارات، وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

١/١/٥ الملاءمة: Relevance

يقصد بالملاءمة أن تكون المعلومات ملاءمة لاحتياجات متخذ القرارات(Nguyen, & Mdinari, 2013)، فتؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم في تقيم الأحداث الماضية، أو الحالية، أو المستقبلية، أو تأكيد، أو تصحيح تقييماتهم الماضية (عبد المنعم، ٢٠١٥)، وحتى تتسم المعلومات المحاسبية بالملاءمة، يجب أن يتوافر بها خاصيتين وهما: (على، ٢٠١٥، IASB,2018)

- خاصية القيمة التنبؤية: تشير إلى قدرة المعلومات المحاسبية على تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج الأحداث على سبيل المثال الأرباح المستقبلية، والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية المرتبطة بالنشاط المستقبلي في ضوء نتائج الأحداث الماضية، والحاضرة.
- خاصية القيمة التأكيدية: تشير إلى قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على متخذي القرارات سواء كان هذا التأثير من خلال التأكيد، أو التصحيح لتنبؤات نتائج الأحداث المرتبطة بالنشاط الماضي.

ويرى الباحثان أن خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية تضح من خلال قدرة المعلومات على إضافة قيمة لمتخذ القرار من خلال تكون رؤية أفضل لمتخذ القرار للتنبؤ بنتائج الأحداث الاقتصادية المستقبلية، والتأكد من تقييم الأحداث الاقتصادية الماضية.

٢/١/٥ الموثوقية: Reliability

يقصد بالموثوقية أن يكون من الممكن الإعتماد على المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، حيث تتوافر هذه الخاصية عندما تتصف المعلومات بما يلي: (عبد المنعم، ٢٠١٥، IASB,2018)

- أن تكون خالية من الأخطاء، أو الحذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية، ومعالجة المعلومات المالية المعلن عنها.
- أن تكون محايدة أي تكون غير متحيزة بحيث لا يتم عرض القوائم المالية لخدمة طرف، أو جهة معينة من المستخدمين على حساب باقى الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض، أو هدف محدد، وإنما للاستخدام العام دون تحيز.
- أن تكون قابلة للتحقق أي تكون ناتجة عن قياس موضوعي بحيث يتم التوصل إلى نفس النتائج إذا قام أشخاص مؤهلين مستقلين باستخدام نفس أسلوب، وطريقة القياس.
- أن تكون كاملة بحيث تعبر عن كافة المعلومات الضرورية حتى يتمكن المستخدمين من فهم الأحداث التي يتم التعبير عنها، سواء كانت تلك المعلومات وصفية أو توضيحية.

ويرى الباحثان أنه لكي تتصف المعلومات بالموثوقية ينبغي أن تكون مكتملة ومحايدة، وخالية من الأخطاء، وبالتالي يمكن الإعتماد علىها من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية.

٣/١/٥ القابلية للفهم: Understanding

تقضى هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من مستخدميها، لذا يفترض أن يتوفر لدى مستخدمي المعلومات المالية درجة من المعرفة، والوعي بحيث تمكنهم من فهم هذه المعلومات وتقييم مستوي منفعتها، كما يجب على معدي هذه المعلومات مراعاة ذلك، حيث أن خاصية القابلية للفهم لا تقضي بضرورة عرض المعلومات السهلة فقط، بل تقضي بضرورة عرض كل المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بأسهل طريقة ممكنة (محرم، ٢٠١٣؛ Christensen, et al., 2012)

ويرى الباحثان أن خاصية القابلية للفهم هي الخاصية التي تساعد على تحقيق الإستفادة المثلي من كافة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وذلك في ظل تباين درجة المعرفة، والوعي بين مستخدمي تلك التقارير.

٤/١/٥ القابلية للمقارنة: Comparability

يقصد بذلك إمكانية مقارنة المعلومات عبر الفترات المالية المختلفة لنفس المنشأة من اجل تحديد نقاط القوة، والضعف، وتتبع أداء المنشأة، ومركزها المالي بين فترتين مختلفتين من نفس الشركة، أو بين شركتين مختلفتين في نفس المجال.(Hasan, et al., 2014; Yip, & Young, 2012)، حيث تعد خاصية القابلية للمقارنة من أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، نظراً لأنها لا تعتمد فقط على البيانات المحاسبية لشركة واحدة، بل تعتمد أيضاً على نفس النوع من البيانات المحاسبية لشركة أخرى، وبالتالي يكون لهذه الخاصية دوراً أكثر فعالية في اتخاذ القرارات لحماية مصالح الدائنين، والمساهمين (Su, et al., 2018)، ولتحقيق هذه الخاصية ينبغي الثبات في استخدام نفس الطرق، والسياسات المحاسبية من فترة لأخرى، ولكن ذلك لا يمنع من تغييرها إذا كان ذلك أفضل، وأكثر نفعاً، وبشرط أن يوجد ما يبرز هذا التغيير، والإفصاح عن ذلك، وتأثيراته المتراكمة على الفترات السابقة (عبد المنعم، ٢٠١٥، IASB,2018).

ويتفق الباحثان مع ما ورد في إطار إعداد، وعرض القوائم المالية لمعايير المحاسبة المصرية المعدل ٢٠١٥م بأن القابلية للمقارنة هي السمة النوعية التي تمكن المستخدمين من تحديد، وفهم أوجه التشابه، والإختلافات بين العناصر المختلفة.

ومما سبق يرى الباحثان أنه ينبغي تحقيق الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حتى تقدم معلومات يمكن الإعتماد علىها في تحسين عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

٢/٥ الانعكاسات المتوقعة لتطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

يمكن تناول المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) المتمثل في متطلبات فصل مكونات العقد، وتجميع عقود التأمين، والإعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح لعقود التأمين، وفيما يلي عرض لهذه المتطلبات وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

١/٢/٥ فصل مكونات عقد التأمين: Separating Components From an Insurance Contract

أشار معيار (IFRS, 17. Para, 10-13) إلى أنه قد يحتوى عقد التأمين على مكون، أو أكثر يقع ضمن نطاق معيار آخر، كان يتضمن على سبيل المثال مكون استثمار أو مكون خدمة، أو كليهما، مما يتطلب من الشركات ضرورة القيام بتحليل العقد حتى تتمكن من تحديد ما إذا كان يحتوى على مكونات غير تأمينية يجب فصلها لمعالجتها وفقاً لمتطلبات معايير أخرى أم لا.

كما أشارت دراسة (Istrate, 2017) إلى أن معيار عقود التأمين (IFRS 4) قد تطلب من شركات التأمين فصل المشتقات الضمنية، والودائع من عقود التأمين في بعض الظروف، ومع ذلك لم يتطلب فصل أي التزام بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية المتضمنة بعقد التأمين، على الرغم أنه سمح لشركات التأمين بتغير سياساتها المحاسبية طوعياً فيما يخص تعهداتها بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية من عقود التأمين الخاصة بهم عند تطبيق معيار الإيرادات من العقود مع العملاء (IFRS 15) لأول مرة.

وبناءً على ما سبق يرى الباحثان أن عدم إمكانية قيام الشركات بتضمين مكونات غير تأمينية بعقد مضيف غير متسق، بالإضافة إلى العمل على إظهار هذه المكونات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، سوف يكون له أثر على تعزيز خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية.

٢/٢/٥ تجميع عقود التأمين: Combination of Insurance Contracts

ينبغي على الشركات المصدرة لعقود التأمين تجميع العقود ذات المخاطر المماثلة في محفظة محددة، حيث أن المجموعة الواحدة لا يمكن أن تتضمن إلا العقود التي صدرت خلال سنة واحدة، ومن ثم تقسم محفظة عقود التأمين على النحو التالي: (IFRS, 17. Para, 14, 16, 22)

- مجموعة عقود التأمين المحملة بالخسائر عن الإعتراف الأولى.
- مجموعة عقود التأمين التي لا يحتمل بشكل كبير أن تصبح محملة بخسائر لاحقاً.
- مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة.

ويرى الباحثان أن متطلبات التجميع لعقود التأمين وفقاً لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) قد تغيرت مقارنة بمعيار عقود التأمين (IFRS 4)، حيث لم يكن هناك متطلبات محددة بشأن عملية تجميع عقود التأمين في ظل معيار عقود التأمين (IFRS 4)، مما دفع شركات التأمين لتطبيق سياسات محاسبية مختلفة بشأن عملية التجميع، وفى الوقت نفسه سمح لهم بإجراء مقاصة بين الخسائر الناشئة من بعض عقود التأمين مع الأرباح الناشئة من عقود تأمين أخرى، مما أدى إلى حجب الإختلافات في الربحية بين عقود التأمين، وبالتالي فأن متطلبات التجميع لعقود التأمين وفقاً لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) سوف تؤدى إلي تعزيز خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها بشأن مجموعات عقود التأمين، كما توفر معلومات ملاءمة عن أنشطة التأمين خاصة في حالة إصدار الشركة لعدد من العقود المماثلة.

٣/٢/٥ الإعتراف بعقود التأمين: Recognition For Insurance Contracts

ينبغي على الشركات الإعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدر في أقرب فترة من ما يلي: (PwC, 2017).

أ- بداية فترة التغطية لعقود التأمين.

ب- تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل الوثيقة.

ج- عندما تشير الوقائع إلى وجود عقد محمل بخسارة، أو محفظة عقود التأمين محملة بخسارة.

ويرى الباحثان أن التاريخ الذي تعترف فيه شركة التأمين بمجموعة عقود التأمين له أهمية خاصة لأنه يدخل في تحديد هامش الخدمة التعاقدية Contractual Service Margin، ومعدل الخصم Discount Rate عند الإعتراف الأولى، حيث وضع معيار عقود التأمين (IFRS 17) حدود للإعتراف بعقود التأمين المصدرة، وذلك بخلاف معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 4) "عقود التأمين" ونظيره المصري رقم (٣٧) المعدل ٢٠١٥م "عقود التأمين".

٤/٢/٥ القياس: Measurement

قد أوضحت دراسة (Widing, & Jansson, 2018; Mignolet, 2017; PwC, 2017) أن معيار عقود التأمين (IFRS 17) قد حدد ثلاث مناهج لقياس مجموعة عقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه وهى: نهج النموذج العام (Building Block Approach)، ونهج الرسوم المتغيرة(Variable Free Approach)، ونهج تخصيص الأقساط (Allocation Approach Premium)، وفيما يلي توضيح لكل منهما:

١/٤/٢/٥ نهج النموذج العام: Building Block Approach

يطبق على جميع عقود التأمين التي لا تحتوى ميزات المشاركة المباشرة عند قياس الالتزامات فيما عدا عقود التأمين "قصيرة الأجل" التي إختارت الشركة طوعاً أن تطبق علىها نهج تخصيص الأقساط طالما كانت مؤهلة لذلك (Mignolet, 2017)، حيث يطبق النموذج العام سواء عند القياس الأولى، أو اللاحق كما يلي:

اولاً: مرحلة القياس الأولى:

في مرحلة القياس الأولى يجب على الشركات التي تصدر عقود التأمين طبقاً للنموذج العام قياس التزامات عقود التأمين في ضوء المكونات التالية: (KPMG, 2017; PwC, 2017)

أ- مكون الوفاء بالتدفقات النقدية، والذي يتكون من

- **تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.**
- **تسوية تعكس القيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية إلى الحد الذي لا تدرج فيه المخاطر المالية في تقديرات التدفقات المستقبلية (معدلات الخصم).**
- **تعديل مقابل المخاطر- للمخاطر غير المالية.**

ب- مكون هامش الخدمة التعاقدية.

وفيما يلي توضيح لكل منهما:

أ- مكون الوفاء بالتدفقات النقدية:

وفى ضوء معيار عقود التأمين (IFRS 17) يتكون مكون الوفاء بالتدفقات النقدية من العناصر التالية: (KPMG, 2017)

- **تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية: Estimates of Future Cash Flows**

يمكن للشركة أن تدرج في قياس مجموعة من عقود التأمين جميع التدفقات النقدية المستقبلية ضمن حدود كل عقد في المجموعة (IFRS, 17. Para, 32)، حيث ينبغي أن تتصف هذه التقديرات بأن تكون غير متحيزة، وأن تعكس وجه نظر الكيان، وأن تكون حالية، وصريحة، إضافة إلى ذلك، لا بد أن تقع هذه التدفقات النقدية ضمن حدود عقد التأمين (Laurent, et al., 2016; Nguyen, & Molinari, 2013).

ويرى الباحثان أن الخصائص الواجب توافرها في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية سوف تحقق العديد من المزايا من أهمها ما يلي:

- التعبير بشفافية عن الظروف الاقتصادية لمستخدمي التقارير المالية، نتيجة لاستخدام تقديرات محايدة (غير متحيزة).
- سهولة فهم تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية من قبل مستخدمي التقارير المالية، نتيجة لاستخدام تقديرات متسقة مع تغيرات السوق.
- إعطاء معلومات أكثر فائدة لمستخدمي التقارير المالية عن الالتزامات، والحقوق التعاقدية للشركات التأمين، وذلك نتيجة لاستخدام تقديرات حالية في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.
- توفير معلومات مناسبة عن التزامات الشركة تجاه حاملي وثائق التأمين، نتيجة لتقليل إحتمال إغفال أو عدم تحديد الشركة لبعض التغيرات في الظروف، بسبب استخدام تقديرات صريحة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

- **معدلات الخصم: Discount Rate**

ينبغي على الشركة تعديل التدفقات النقدية المستقبلية لتعكس أثر القيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المالية الأخرى مثل مخاطر السيولة، ومخاطر العملة المرتبطة بتلك التدفقات النقدية، ويتم ذلك من خلال إستخدام معدلات خصم (Mignolet, 2017)، حيث ينبغي أن تتسم هذه المعدلات بالخصائص التالية: (IFRS, 17. Para, 36; Nguyen, & Molinari, 2013; KPMG, 2017).

- تعكس القيمة الزمنية للنقود، وخصائص كل من التدفقات النقدية، والسيولة لعقود التأمين.
- تتسق مع أسعار السوق الحالية الملحوظة.
- استبعاد أثر العوامل التي تؤثر على أسعار السوق الملحوظة، ولكنها لا تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين.

ويرى الباحثان أن معيار عقود التأمين (IFRS 17) يوفر معلومات محاسبية تعبر بصدق عن المخاطر المرتبطة بعقود التأمين، نتيجة لاستخدام معدلات خصم حالية تعكس أثر القيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المالية الأخرى عند خصم التدفقات النقدية المستقبلية، وذلك بخلاف ما كان يطبق من قبل في ظل معيار عقود التأمين (IFRS 4)، ونظيره المصري رقم (٣٧) المعدل ٢٠١٥ "عقود التأمين"، حيث كان يسمح للشركات أن تقوم بخصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدلات خصم تستند إلى العائد المتوقع على الأصول التي تغطى التزامات عقود التأمين، أو تستخدم معدلات خصم تحددها السلطات التنظيمية، أو تستخدم معدلات خالية من المخاطر، أو لا تستخدم معدلات خصم نهائياً.

- **تعديل مقابل المخاطر– للمخاطر غير المالية-Risk Adjustment For Non Financial Risk :**

أن تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية هو المقابل الذي تطلبه شركة التأمين نتيجة لتحمل عدم التأكد بشأن مبلغ، وتوقيت التدفقات النقدية التي تنشأ من المخاطر غير المالية، وذلك في حال التزام الشركة بعقد التأمين، وبالتالي يجب على الشركة تعديل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لتعكس تعديل المخاطر– للمخاطر غير المالية، إدراجها إما في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، أو في معدل الخصم.(England, et al., 2018; Mignolet, 2017; PwC, 2017) ، حيث لم يحدد معيار عقود التأمين (IFRS 17) وسيلة محددة يمكن استخدامها في تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية، إلا أنه قد تطلب من شركات التأمين الإفصاح عن مستوى الثقة الذي يتوافق معه تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية لمجموعات عقود التأمين (England, et al., 2018; De More, & Krvavych, 2017; PwC, 2017).

ومما سبق يتضح للباحثان أن تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية وفقاً لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) سوف يساهم في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال ما يلي:

- توفير معلومات مناسبة عن آثار تحمل شركة التأمين للمخاطر غير المالية المرتبطة بعقود التأمين.
- توضيح الأسباب التي دفعت الشركة لفرض أقساط غير كافية مقابل تحمل مخاطر ارتفاع المطالبات عن الأقساط المتوقعة.
- توفير معلومات سهلة الفهم لمستخدمي التقارير المالية لتمييز الربح المعترف به نتيجة تحمل المخاطر، والربح المعترف به من تقديم الخدمة.
- تعزيز القابلية للمقارنة نتيجة للإفصاح عن مستوى الثقة الذي يتوافق معه تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية.

ت- مكون هامش الخدمة التعاقدية: Contractual Service Margin

يعد ضمن مكونات القيمة الدفترية لكل من أصول، والتزامات مجموعة عقود التأمين حيث يوضح الربح الذي تتوقع الشركة تحقيقه نتيجة لتقديم الخدمات التي تتعهد بها (Rudolph et al., 2017; PwC, 2017) ، حيث لا يسمح للشركة بالإعتراف بأي زيادة في التدفقات الداخلة كربح عند الإعتراف الأولى، وفى المقابل يتطلب المعيار من الشركة الإعتراف بذلك الربح على مدى فترة التغطية. (IFRS, 17. Para, 38).

يلاحظ الباحثان أن توزيع هامش الخدمة التعاقدية على مدى فترة تغطية المجموعة بأكملها يتواكب مع المتطلبات العامة لمعيار "الإيرادات من العقود مع العملاء" (IFRS 15) من حيث نهج الإعتراف بالأرباح والخسائر المتعلقة بالعقود مع العملاء.

ثانياً: مرحلة القياس اللاحق:

أشار معيار (IFRS, 17. Para, 40) إلى أن القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين في نهاية الفترة تتكون من مجموع مكون التزامات التغطية المتبقية (القيمة الدفترية للوفاء بالتدفقات النقدية بعد تعديلها، والقيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة)، ومكون التزامات المطالبات المتكبدة (التغيرات في الوفاء بالتدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات السابقة بموجب عقود التأمين داخل المجموعة).

ويلاحظ الباحثان أن تعديل هامش الخدمة التعاقدية وفقاً للتغيرات التي تحدث في تقديرات الوفاء بالتدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات المستقبلية سوف يعمل على توفير معلومات محاسبية مناسبة لمستخدمي القوائم المالية عن الربح غير المحقق المتبقي لمجموعة عقود التأمين بعد الإعتراف الأولى، كما سيعمل على توفير معلومات ذات قيمة استرجاعه نتيجة للإتساق بين القياس عند الإعتراف الأولى، والقياس اللاحق.

٢/٤/٢/٥ نهج الرسوم المتغيرة: Variable Fee Approach

أوضحت دراسة (Mignolet, 2017) أن نهج الرسوم المتغيرة هو مجرد نهج آخر لقياس عقود التأمين التي تحتوى ميزات المشاركة المباشرة، وفقاً لمعيار (IFRS 17)، حيث يطبق نهج الرسوم المتغيرة سواء عند القياس الأولى، أو اللاحق كما يلي:

اولاً: مرحلة القياس الأولى:

يتوافق تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، أو تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية، أو هامش الخدمة التعاقدية، عند القياس الأولي لعقود التأمين التي تطبق نهج الرسوم المتغيرة مع العقود الأخرى التي تطبق نهج النموذج العام.

ثانياً: مرحلة القياس اللاحق:

تقاس القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود التأمين في نهاية فترة التقرير بالقيمة الدفترية في بداية الفترة معدلة بالمحددات التالية: (IFRS, 17. Para, 45).

- إضافة عقود جديدة مماثلة. – مقدار التغير في القيمة العادلة للبنود الضمنية.
- التغيرات في الوفاء بالتدفقات النقدية. – التغيرات في أسعار الصرف.
- الجزء من هامش الخدمة التعاقدية المعترف به كإيرادات تأمين نظير الخدمات المقدمة خلال الفترة.

ويرى الباحثان أن نهج الرسوم المتغيرة أكثر مساهمة في توفير معلومات محاسبية تعبر عن جوهر الإختلافات بين العقود نتيجة لتعديل هامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين بمحددات أكثر إرتباطاً بهامش الخدمة التعاقدية.

٣/٤/٢/٥ نهج تخصيص الأقساط : Premium Allocation Approach

وهو نموذج قياس اختياري، وليس إلزامي، حيث يقيس التزامات التغطية المتبقية لعقود التأمين، ويمكن تطبيقه في ظل توافر الشروط التالية:(Mignolet, 2017)

- يطبق فقط على العقود قصيرة الأجل.
- توافر دليل منطقي على أن استخدام نهج تخصيص الأقساط في قياس التزامات التغطية المتبقية لعقود التأمين سوف لا يختلف عن القياس وفقاً للنموذج العام.

اولاً: مرحلة القياس الأولى:

يمكن للشركة الإعتراف بالتدفقات النقدية لاقتناء التأمين كمصروفات عند تكبدها، بشرط أن تكون فترة تغطية كل عقد داخل المجموعة سنة واحدة، أو اقل، وأن المجموعة غير محملة بخسائر، وهو افتراض يتم على أساسه اختيار هذا النهج، فعند القياس الأولى لا يحدد النهج صراحة المكونات المستخدمة في قياس عقد التأمين، وذلك على عكس النموذج العام، الذي لا يتطلب قياس واضح للتدفقات النقدية المستقبلية (IFRS, 17. Para, 59).

ووفقاً لنهج تخصيص الأقساط يمكن قياس التزامات التغطية المتبقية على النحو التالي: (IFRS, 17. Para, 55)

مبالغ الأقساط المستلمة عند الإعتراف الأولى– التدفقات النقدية لاقتناء عقد التأمين في ذلك التاريخ في حالة عدم الإعتراف بالمدفوعات كمصروفات فور تكبدها ± مبالغ إلغاء الإعتراف في تاريخ الإعتراف الأولي بالتدفقات النقدية لاقتناء التأمين التي سبق الإعتراف بها كأصول أو التزامات قبل ذلك التاريخ.

ثانياً: مرحلة القياس اللاحق:

يمكن للشركة تعديل القيمة الدفترية لالتزامات التغطية المتبقية بأثر الأقساط المحصلة بعد الإعتراف الأولى أن وجدت ومبلغ استهلاك التدفقات النقدية لاقتناء التأمين أن لم تكن الشركة قد اعترفت بها في البداية كمصروف فور تكبدها، ومبلغ إيرادات التأمين المعترف به نظير التغطية المقدمة خلال الفترة، يمكن تلخيص القياس في نهاية كل فترة تقرير على النحو التالي:(IFRS, 17. Para, 55)

الرصيد الافتتاحي+الأقساط المستلمة خلال الفترة + استهلاك التدفقات النقدية لاقتناء التأمين في حالة عدم الإعتراف بها كمصروفات عند تكبدها– التدفقات النقدية لاقتناء التأمين المدفوعة في حالة عدم الإعتراف بها كمصروفات عند تكبدها+ أثر تعديلات مكون التأمين الجوهري – مكون الاستثمار المدفوع أو المحمل إلى التزامات المتطلبات المتكبدة– الجزء من إيرادات التأمين الذي يمثل التغطية المقدمة خلال الفترة بموجب مجموعة العقود ± أثر فروق أسعار الصرف.

٥/٢/٥ التعديل وإلغاء الإعتراف: Modification and Derecognition

يمكن تعديل عقد التأمين بناءً على اتفاق بين طرفي العقد، أو تغيير في الأحكام الأساسية، (KPMG, 2017)، حيث لا يسمح لشركات التأمين وفقاً لمعيار عقود التأمين بإلغاء عقد التأمين المبرم بينها، وبين الطرف الآخر في العقد إلا في حالتين وهما:(PwC, 2017)

أ– السداد أو الإلغاء، أو إنتهاء مدته العقد.

ب– في حالة إجراء الشركة لتعديلات جوهرية على شروط وأحكام العقد، وكانت هذه التعديلات تؤدى إلى تغير هام، وذو تأثير في المعالجة المحاسبية للعقد الأمر الذي يؤدى إلى ضرورة إلغاء الإعتراف بهذا العقد، والإعتراف به بعد تعديله كعقد جديد، وذلك في حالة استيفاء بعض الشروط التالية:

- عدم إنطباق شروط معيار عقود التأمين (IFRS 17) على العقد المعدل.
- استبعاد مكونات غير واجبة الفصل في عقد التأمين المضيف، مما يؤدى إلى عقد تأمين مختلف جوهرياً.
- إدراج العقد المعدل في مجموعة مختلفة.
- نشأة اختلافات جوهرية في شروط العقد، مما يتطلب ضرورة إنشاء عقد جديد.
- عدم مواءمة النهج المستخدم في القياس مع التعديلات التي حدثت على العقد.

ويلاحظ الباحثان أن معيار عقود التأمين (IFRS 4)، ونظيره المصري رقم (٣٧) المعدل ٢٠١٥م "عقود التأمين"، لم يتناول أي متطلبات بشأن تعديل وإلغاء الإعتراف عقود التأمين،وذلك بخلاف معيار عقود التأمين (IFRS 17) الذي حدد متطلبات معينة لإجراء عمليات التعديل والإلغاء، التي سوف توفر أساس ثابت لشركات التأمين التي تقوم بتعديل وإلغاء الإعتراف بعقود التأمين بعد التأسيس.

٦/٢/٥ العرض: Presentation

يتم العرض وفقاً لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) في قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي، وذلك كما يلي:

١/٦/٢/٥ العرض في قائمة المركز المالي:

يجب على شركات التأمين أن تعرض كل من مجموع أصول عقود التأمين المصدرة، ومجموع التزامات عقود التأمين المصدرة، ومجموع أصول عقود إعادة التأمين المتحفظ علىها، ومجموع التزامات عقود إعادة التأمين المتحفظ علىها بشكل منفصل في قائمة المركز المالي.(PwC, 2017).

وبالتالي يرى الباحثان أن فصل القيم الدفترية لكل من مجموع أصول عقود التأمين المصدرة، ومجموع التزامات عقود التأمين المصدرة، ومجموع أصول عقود إعادة التأمين المتحفظ علىها، ومجموع التزامات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، يتسق مع الشرط الوارد بمعيار المحاسبة الدولي (IAS 1) "عرض القوائم المالية" بأنه لا يجوز للشركة أن تجرى مقاصة بين الأصول، والالتزامات، مما يعمل على إزالة الكثير من التعقيدات، وبالتالي توفير معلومات محاسبية قابلة لمقارنة أصول، والتزامات عقود التأمين في القوائم المالية.

٢/٦/٢/٥ العرض في قائمة الأداء المالي:

تتضمن قائمة الأداء المالي لشركات التأمين تبويب المبالغ المعترف بها لكل من قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة الدخل الشامل الآخر، وتشمل البنود التالية: (IFRS, 17. Para, 80).

اولاً: إيرادات ومصروفات خدمات التأمين.

ينبغي على الشركات عرض إيرادات التأمين بمبلغ يعكس المقابل نظير الخدمات الناشئة عن مجموعات عقود التأمين خلال الفترة، وأن تستبعد من إيرادات، ومصروفات خدمات التأمين أي مكونات استثمار، كما يتم عرض الدخل أو المصروفات من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بصورة منفصلة عن دخل أو مصروفات عقود التأمين المصدرة (IFRS, 17. Para, 83, 84; KPMG, 2017).

ويرى الباحثان أن عرض نتيجة خدمات التأمين وفقاً لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) سوف يؤدى إلى توفير معلومات موحدة عن إيرادات شركات التأمين، نتيجة لعرض إيرادات عقود التأمين بشكل يتوافق مع متطلبات معيار (IFRS 15)، من حيث استبعاد مكونات الاستثمار من الإيرادات والإعتراف بإيرادات التأمين عن كل فترة وفقاً لوفائها بالتزامات الأداء بعقود التأمين، مما يسهل مقارنة معلومات إيرادات التأمين الواردة بالتقارير المالية للشركات التي تعمل في نفس مجال التأمين أو للشركات التي تعمل في مجالات مختلفة أخرى.

ثانياً: دخل أو مصروفات تمويل التأمين.

يعكس دخل أو مصروفات تمويل التأمين التغيرات في القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين المتعلقة بالمخاطر المالية، وهي تشمل تأثير القيمة الزمنية للنقود، وكذلك تأثير التغيرات في المخاطر المالية، حيث يمكن أيضاً عرض دخل أو مصروفات تمويل التأمين الناتجة عن تعديل المخاطر –للمخاطر غير المالية كجزء من نتيجة خدمات التأمين (PwC, 2017).

كما سمح معيار عقود التأمين (IFRS 17) لشركات التأمين أن تختار سياسة مناسبة لعرض دخل ومصروفات التمويل لكل محفظة عقود تأمين بين إدراج دخل أو مصروفات تمويل التأمين بالكامل في الأرباح والخسائر، أو إدراج دخل أو مصروفات تمويل التأمين بتفصيله بين الأرباح والخسائر، والدخل الشامل الآخر (IFRS, 17. Para, 88).

ويلاحظ مما سبق أن عرض نتيجة خدمات التأمين بطريقة منفصلة يساهم في توفير معلومات محاسبية لمستخدمي التقارير المالية أكثر ملاءمة لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

٥/٢/٧ الإفصاح: Disclosure

ينبغي أن تسمح متطلبات الإفصاح لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) لمستخدمي البيانات المالية بتقييم تأثير العقود التي تقع ضمن نطاق المعيار على كل من المركز المالي، والأداء المالي، مما يتطلب من شركات التأمين الإفصاح عن المعلومات المالية بشفافية، وذلك من خلال الإفصاح عن ما يلي: (PwC, 2017; KPMG, 2017)

٥/٢/٧/١ المبالغ المعترف بها والتي تنشأ عن عقود التأمين.
٥/٢/٧/٢ التغيرات في الأحكام المهنية المرتبطة بالمعالجات المحاسبية لعقود التأمين.
٥/٢/٧/٣ المخاطر الناشئة عن عقود التأمين.

وفيما يلي توضيح لكل منهما:

٥/٢/٧/١ المبالغ المعترف بها والتي تنشأ عن عقود التأمين.

اولاً: بالنسبة للعقود التي يطبق عليها نهج النموذج العام أو نهج الرسوم المتغيرة:

قد أشارت الفقرة رقم (٩٩) من معيار عقود التأمين (IFRS 17) إلى أنه ينبغي على الشركات توفير الإفصاح الكافي عن كل من تسويات عقود التأمين المصدرة، والمبالغ التي تم الإعتراف بها في قائمة الأداء خلال الفترة محل التقرير، مما يتطلب من شركات التأمين الإفصاح عن ما يلي:

أ- تسويات التزامات (أو أصول) عقود التأمين:

يجب على شركات التأمين فصل التزام عقود التأمين إلى مكونات، مع إجراء تسويات لهذه المكونات بشكل منفصل لكل مكون بداية من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي، على أن يتم فصل تسويات التزامات، (أو أصول) عقود التأمين المصدرة عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، كما يتطلب من شركات التأمين أن تقوم بالإفصاح عن مبالغ خدمات التأمين بشكل منفصل، وذلك بالنسبة لجميع عقود التأمين بخلاف عقود إعادة التأمين المحتفظ بها (IFRS, 17. Para, 100, 103).

ويلاحظ الباحثان على ما سبق أن فصل التزام عقود التأمين إلى مكونات مع إجراء تسويات لهذه المكونات، والإفصاح عن ذلك بشكل منفصل، سوف يساهم في توفر معلومات محاسبية أكثر ملاءمة لمقابلة احتياجات المستثمرين، والمحللين الماليين لتقييم نتائج خدمات التأمين.

كما ينبغي أن تفصح الشركة عن تفاصيل كل المبالغ المرتبطة بخدمات التأمين بشكل منفصل، حيث تتضمن المبالغ المتعلقة بخدمات التأمين كل من التغيرات المتعلقة

بالخدمات المستقبلية، والتغيرات المتعلقة بالخدمات الحالية، والتغيرات المتعلقة بالخدمات السابقة. (IFRS, 17. Para, 104).

كما يتطلب معيار (IFRS, 17. Para, 105) من الشركات كلما أمكن الإفصاح بشكل منفصل عن المبالغ غير المرتبطة بخدمات التأمين المقدمة خلال فترة التقدير مثل التدفقات النقدية خلال الفترة.

ويلاحظ الباحثان أن إفصاح شركات التأمين بشكل منفصل عن المبالغ المرتبطة، وغير المرتبطة بخدمات التأمين، كلما كان ذلك قابلاً للتطبيق، يعزز إمكانية توفير معلومات محاسبية يمكن الإعتماد علىها في تحديد مبالغ خدمات التأمين.

ب- أثر عقود التأمين المعترف بها خلال الفترة:

يتطلب معيار (IFRS, 17. Para, 107) من الشركات أن تفصح بشكل منفصل عن الأثر من الإعتراف الأولى لعقود التأمين المصدرة، وعقود إعادة التأمين المتحفظ علىها خلال الفترة في قائمة المركز المالي، والتي يظهر تأثيرها عند الإعتراف الأولى على تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة، والداخلة، وهامش الخدمة التعاقدية، وتعديل المخاطر- للمخاطر غير المالية.

ويرى الباحثان أن إفصاح الشركات في قائمة المركز المالي عن الأثر الناتج من الإعتراف الأولى لعقود التأمين بشكل منفصل، يوفر معلومات محاسبية عن ربحية العقود الجديدة الصادرة خلال هذه الفترة، كما أن فصل تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية إلى تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة، وتقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة، يوفر معلومات ذات قيمة استرجاعيه عن حجم المبيعات ضمن إيرادات التأمين.

ج- تحليل الإيرادات:

قد أوضح معيار (IFRS, 17. Para, 106) أنه ينبغي على الشركات أن تفصح عن مكونات إيرادات التأمين المعترف بها عن الفترة، وتشمل المبالغ المتعلقة بالتغيرات في التزامات التغطية المتبقية، ومبلغ هامش الخدمة التعاقدية المعترف به في الأرباح والخسائر، وكذلك الجزء الذي يقع ضمن نطاق الأقساط المتعلقة باسترداد التدفقات النقدية لاقتناء التأمين.

ويلاحظ الباحثان أن الإفصاح المنظم عن تحليل إيرادات التأمين المعترف بها عن الفترة، سيوفر معلومات محاسبية ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية حول طبيعة العوامل المؤثرة في تحقق إيرادات التأمين.

د- تفسير التوقيت المستقبلي المرتبط بالإعتراف بهامش الخدمة التعاقدية:

ينبغي على الشركة الإفصاح عن التوقيت المستقبلي المرتبط بالإعتراف بهامش الخدمة التعاقدية في الأرباح والخسائر، مع فصل المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المصدرة عن عقود التأمين المحتفظ بها. (IFRS, 17. Para, 109)

ويرى الباحثان أن الإفصاح عن التوقيت الذي تتوقع فيه أن تعترف بهامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في الأرباح والخسائر، سوف يساهم في توفر معلومات محاسبية ذات قيمة تنبؤية لمقابلة احتياجات المستثمرين، والمحللين الماليين، تساعدهم على تقييم الربحية المستقبلية، وأداء الإدارة، مما يعزز في النهاية درجة القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية.

ثانياً: بالنسبة للعقود التي يطبق علها نهج تخصيص الأقساط:

في ظل عقود التأمين التي يطبق علها نهج تخصيص الأقساط يتطلب الإفصاح بشكل منفصل عن كل من مكون التزامات التغطية، مكون الخسارة أن وجد، مكون التزامات المتطلبات المتكبدة، والمبالغ غير مرتبطة بخدمات التأمين (IFRS, 17. Para, 97: 105).

٢/٧/٢/٥ التغيرات في الأحكام المهنية المرتبطة بالمعالجات المحاسبية لعقود التأمين.

يتطلب من الشركات الإفصاح عن الأحكام المهنية، والتغيرات في هذه الأحكام نتيجة الالتزام بتطبيق متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17)، وذلك من خلال الإفصاح عن ما يلي: (IFRS, 17. Para, 117)

- طرق، ومداخل تقدير قياس عقود التأمين، ومدخلات تلك الطرق.
- التغيرات التي طرأت على طرق تقدير مدخلات قياس العقود.
- المدخلات المستخدمة في تحديد كل من مكونات الاستثمار، ومعدلات الخصم، تعديل المخاطر- للمخاطر غير المالية.
- تحديد مستوى الثقة الملائم في حساب تعديل المخاطر- للمخاطر غير المالية، وكذلك التقنية المستخدمة.
- مداخل تحديد دخل أو مصروفات تمويل التأمين المعترف بها في الأرباح والخسائر.

ويرى الباحثان أن الإفصاح عن الأحكام المهنية، والتغيرات في هذه الأحكام وفقاً لمتطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17) المتعلقة بالإفصاح عن عقود التأمين، سوف تساهم في توفير معلومات محاسبية لمستخدمي التقارير المالية ذات موثوقية، وهذا بخلاف معيار عقود التأمين (IFRS 4)، ونظيره المصري رقم (٣٧) المعدل ٢٠١٥ "عقود التأمين"، اللذان لم يتطلبا الإفصاح عن تلك التغيرات التي طرأت.

٣/٧/٢/٥ المخاطر الناشئة عن عقود التأمين:

أشار معيار (IFRS, 17. Para, 124,125,126) إلى أنه ينبغي على الشركة الإفصاح عن كل نوع من أنواع المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة بنطاق معيار عقود التأمين (IFRS 17)، عن ما يلي:

- نشأة المخاطر، وأي تغيرات حدثت بها خلال الفترات السابقة.
- إستراتيجية الشركة في تحديد المداخل المستخدمة في قياس المخاطر، والتغيرات التى حدثت بها خلال الفترات السابقة.
- بيان بالمعلومات المرتبطة بالمخاطر التي يمكن قياسها كمياً في نهاية كل فترة
- الإطار التنظيمي الذي يحكم مجال أنشطة الشركة المصدرة لعقود التأمين.
- مدى تطور الالتزامات المرتبطة بالمخاطر (مخاطر السوق، ومخاطر الإئتمان، ومخاطر السيولة).

ويلاحظ أن إفصاح الشركة عن طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة بنطاق معيار عقود التأمين (IFRS 17)، سوف يساهم في توفير معلومات محاسبية يمكن الإعتماد علىها في تقييم طبيعة، ومدي عدم تأكد التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي تعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية.

٦- تحليل نتائج الدراسة الميدانية وإختبار الفروض:

تسعى الدراسة إلى إجراء إختبار ميداني يوفر سنداً موضوعياً داعماً للإطار النظري الذى تم تأصيله خلال الدراسة، وذلك عن طريق الإختبار الإحصائي لفروض الدراسة، وذلك للإستدلال على مدى توافق أو عدم توافق آراء عينة الدراسة حول مدى فعالية المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لشركات التأمين، وسيتناول **الباحثان** فيما يلي تحليل نتائج الدراسة الميدانية، وإختبار الفروض من خلال عرض النقاط التالية:

١/٦ الهدف من الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في تقييم مدى فعالية المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لشركات التأمين، وذلك من خلال البيانات التي تم تجميعها من توزيع قوائم الاستقصاء على معدي التقارير المالية وهم المديرون الماليون، والمحاسبون بشركات التأمين، و أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة تخصص المحاسبة، والتمويل، والتأمين، مستخدمي التقارير المالية لشركات التأمين.

٢/٦ تصميم ومحتوي الدراسة:

- في ضوء أهداف، وفروض البحث السابق الإشارة إليها، فقد صمم الباحثان قائمة استقصاء **أولية**، حيث تم إختبارها من خلال توزيعها على بعض معدي التقارير المالية ببعض شركات التأمين، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات تخصص المحاسبة، والتمويل، والتأمين، ومستخدمي التقارير المالية لشركات التأمين، وأدي ذلك إلي التوصل إلي إعادة صياغة بعض عناصر قائمة الاستقصاء.
- تم تقسيم قائمة الاستقصاء إلي قسمين، **الأول:** بيانات عامة: ويضم الأسئلة التي تحدد بعض الخصائص الديموغرافية للمستقصي منهم للتأكد من اهتمامهم، ومعرفتهم بموضوع البحث، **الثاني:** يضم خمسة أسئلة تحقق أهداف البحث، وإختبار فروض الدراسة.

٣/٦ أساليب جمع البيانات:

إعتمد **الباحثان** على أسلوب **قائمة الاستقصاء** كأداة لجمع البيانات اللازمة، حيث يُعد من أفضل أساليب التطبيق فى مجال البحوث الوصفية، والدراسات الميدانية التى تتميز موضوعاتها بالحداثة، وندرة التطبيق، والتي ينتمى اليها هذا البحث، وبناءً على ذلك صُممت قائمة الاستقصاء على أساس مقياس ليكرت الخماسي، ويتم قياس متغيرات الدراسة فى مقياس Likert ، وذلك من خلال تحويل الإجابات الوصفية إلى قيم كمية يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي، وقد تم قياس إجابات عينة الدراسة باستخدام المقياس السابق بحيث تُشير الدرجة (٥) الى موافق تماماً، والدرجة (٤) الى موافق، والدرجة (٣) الى موافق الى حد ما، والدرجة (٢) الى غير موافق، والدرجة (١) الى غير موافق على الإطلاق، كما قام الباحثان بعمل مقابلات شخصية مع بعض أفراد العينة لتوضيح المفاهيم التى تتضمنها القائمة، وذلك لضمان سلامة وفهم المستقصي منهم لقائمة الاستقصاء موضوع الدراسة.

٤/٦ مجتمع وعينة الدراسة:

تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة كالأتى:

- معدي التقارير المالية (المديرون الماليون والمحاسبون) فى شركات التأمين: وقد تم اختيار عينة حكمية تتكون من (٥٠) مفردة.
- أعضاء هيئة التدريس بالجامعات تخصص المحاسبة، والتمويل، والتأمين: وقد تم اختيار عينة حكمية تتكون من (٣٠) مفردة.
- مستخدمي التقارير المالية لشركات التأمين: باعتبارهم أحد الأطراف الرئيسية ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمستفيدة من المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين(IFRS 17)، وقد تم اختيار عينة حكمية تتكون من (٤٥) مفردة.

وقام **الباحثان** بتوزيع (١٢٥) قائمة استقصاء من خلال المقابلة الشخصية لبعض مفردات العينة، والبريد الالكتروني، والتسليم باليد، والجدول التالي يوضح توزيع قوائم الاستقصاء على العينة، والقوائم المستردة، والمستبعدة، والمستخدمة في التحليل.

جدول رقم (١) يوضح عدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

عينة الدراسة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستردة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستجابة للاستمارات الصالحة للتحليل
معدي التقارير المالية	٥٠	٣٩	٣٧	%٧٤
أعضاء هيئة التدريس	٣٠	٢٣	٢٣	%٧٦,٦٧
مستخدمي التقارير المالية	٤٥	٣٧	٣٤	%٧٥,٥٦
الإجمالي	١٢٥	٩٩	٩٤	%٧٥,٢٠

وفي ضوء الجدول السابق يتضح للباحثان أن معدل القوائم الصالحة للتحليل الإحصائي لكل فئة من فئات الدراسة يعد معدل مناسب ، وهو ما يمكن الإعتماد علىه في إختبار فروض البحث.

٥/٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

بعد أن قام الباحثان بإجراء عمليات الترميز اللازمة لكافة متغيرات الدراسة، تم إدخال وتشغيل البيانات على الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS Version 22)، وذلك لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية، وقد اشتمل التحليل الإحصائي على الأساليب التالية:

٦/٥/١ معامل الإعتمادية Reliability:

لتحديد مدي إمكانية الإعتماد على نتائج تحليل بيانات قائمة الاستقصاء بمعني مدي تجانس الإجابات بين المستقصي منهم، ومدي إمكانية تعميم نتائجها على المجتمع، وذلك من خلال إختبارات معامل الثبات، وقد تم الإعتماد على معامل ارتباط الفا كرونباخ (Alpha Cronbach Coefficient).

٦/٥/٢ الأساليب الاحصائية الوصفية Descriptive Statistics:

- **الوسط الحسابي** Mean لمعرفة مدي ارتفاع أو إنخفاض إجابات مفردات الدراسة عن المحاور الرئيسية للدراسة.
- **الإنحراف المعياري** Std. Deviation لمعرفة تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة عن المتوسط العام للإجابات.

٦/٥/٣ الأساليب الاحصائية الاستدلالية Inferential Statistics:

- **إختبار T لعينة واحدة** One-Sample Test لإختبار مستوي الدلالة الاحصائية لمتغيرات الدراسة.
- **إختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه** (One Way ANOVA)، لإختبار الفروق المعنوية بين آراء فئات عينة الدراسة.
- **إختبار فريدمان** Friedman Test، لتحديد الاهمية النسبية لمتغيرات الدراسة من خلال حساب متوسط الرتب بناءً على آراء عينة الدراسة.
- **تحليل الإنحدار المتدرج** Stepwise regression: هو أسلوب احصائي يستخدم لإختبار أثر التفاعل بين المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة، وذلك للتعرف على أهم المتغيرات المؤثرة فى المتغير التابع، ويعتمد على اختيار المتغيرات المعنوية فقط التى لا يوجد ارتباط ذاتي بينها، كما أنه يضمن استقلالية العوامل المفسرة الداخلة في النموذج، وبالتالي يعالج مشكلة الازدواج الخطى Muliticollinearity.

٦/٦ إختبار الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات البحث:

قام الباحثان بحساب معامل ارتباط ألفا كرونباخ Alpha Cronbach Coefficient ، باعتباره أكثر أساليب تحليل الإعتمادية (Reliability) دلالة في تقييم درجة التناسق الداخلي بين بنود المقياس الخاضع للإختبار، ويستخدم لبحث مدي إمكانية الإعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج، ويوضح الجدول رقم (٢) معاملات الثبات، والصدق لمقاييس الدراسة.

جدول رقم (٢) يوضح معاملي الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستقصاء

السؤال	البيان	عدد العبارات	معامل الثبات Alpha	معامل الصدق الذاتي *
الأول	عناصر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) الخاصة بمتطلبات الإعتراف، القياس، العرض، الافصاح المحاسبي.	**10**	**.703**	**.838**
الثاني	أثر المعلومات التي يحتويها معيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية في البيئة المصرية.	**13**	**.800**	**.894**
الثالث	أثر المعلومات التي يحتويها معيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية في البيئة المصرية.	**6**	**.748**	**.865**
الرابع	أثر المعلومات التي يحتويها معيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية في البيئة المصرية.	**5**	**.755**	**.869**
الخامس	أثر المعلومات التي يحتويها معيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في البيئة المصرية.	**6**	**.771**	**.878**

*** تم حساب معامل الصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي لمعامل الثبات**

وباستعراض الجدول السابق يتضح للباحثان أن قيم معاملي الثبات، والصدق مقبولة لجميع الأسئلة، ويتضح أن قيم معامل الثبات Alpha Cronbach لكل متغير من متغيرات الدراسة أكبر من ٠,٦، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، ويمكن الإعتماد علىها في تعميم النتائج.

٦/٧ نتائج التحليل الإحصائي لإختبارات الفروض:

سوف يقوم **الباحثان** بعرض نتائج التحليل الإحصائي، وإختبارات مدي صحة الفروض التي يقوم علىها البحث، وذلك من خلال العرض التالي:

٦/٧/١ نتائج إختبارات الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على " **لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) في بيئة الأعمال المصرية**". وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال:

أولاً: التحليل الوصفى للمحتوي المعلوماتي (المتطلبات المرتبطة بفصل مكونات عقود التأمين، والتجميع، والإعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) لمعيار عقود التأمين (IFRS 17):

استهدف السؤال الأول استطلاع آراء فئات عينة الدراسة حول مدي أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين **(IFRS 17)** في بيئة التأمين المصرية، ويمكن للباحثان توضيح الأهمية النسبية وفقاً لآراء فئات عينة البحث، من خلال إجراء الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الأول، ويوضح الجدول التالي الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات السؤال الأول المتمثل في المتطلبات التى يحتويها معيار **(IFRS 17)** فيما يتعلق بمراحل الإعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية للسؤال الأول من خلال الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣) الاحصاء الوصفي لآراء فئات عينة الدراسة حول مدى أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) في بيئة الأعمال المصرية

البيان	الوسط الحسابي لفئات الدراسة			الوسط الحسابي الإجمالى	الإنحراف المعيارى الإجمالى	إختبار T.test	
	معدي التقارير المالية	أعضاء هيئة التدريس	مستخدمي التقارير المالية			القيمة	مستوى الدلالة
فصل المكونات غير التأمينية لعقد التأمين الى المشتقات الضمنية، مكونات الاستثمار، تعهدات الشركة بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية بحيث يمكن تميزها بذاتها ، ومعالجتها وفقاً لمتطلبات المعايير الحاكمة لها.	4.78	4.52	4.68	4.68	.469	96.84	.000

تجميع العقود ذات المخاطر المماثلة في محفظة تأمينية محددة، بحيث لا يمكن أن تتضمن إلا العقود التي صدرت خلال نفس السنة.	3.89	4.23	4.09	4.04	.585	66.99	.000
الإعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدر في اقرب فترة من بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين، او تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل وثيقة في مجموعة عقود التأمين، أو عندما تشير الوقائع والظروف إلى أن محفظة العقود ستحتوى على عقد محمل بخسارة أو محفظة عقود التأمين محملة بخسارة.	4.14	4.30	4.18	4.19	.573	70.90	.000
قياس التزامات مجموعة عقود التأمين المصدرة بإجمالي مكون الوفاء بالتدفقات النقدية المالية، ومكون هامش الخدمة التعاقدية، وذلك عند القياس الأولى لهذه المجموعة.	4.32	4.61	4.71	4.53	.543	80.94	.000
أن تتضمن القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين في نهاية الفترة مجموع مكون التزامات التغطية المتبقية، ويشمل كل من القيمة الدفترية للوفاء بالتدفقات النقدية بعد تعديلها، والقيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة ومكون التزامات المطالبات المتكبدة، والذي يتضمن التغيرات في الوفاء بالتدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات السابقة بموجب عقود التأمين داخل المجموعة.	4.22	4.22	4.26	4.23	.517	79.41	.000
فصل معالجة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها عن عقود التأمين الأساسية.	4.27	4.35	4.29	4.30	.460	90.63	.000
عدم إلغاء عقد التأمين إلا في حالة إطفاء العقد نتيجة للسداد، أو الإلغاء، أو أنقضاء مدته، وكذلك في حالة إجراء الشركة لتعديلات على شروط وأحكام العقد، وكانت هذه التعديلات تؤدى إلى تغير هام وذو تأثير في المعالجة المحاسبية للعقد الأمر الذي يؤدى إلى ضرورة إلغاء الإعتراف بهذا العقد والإعتراف به بعد تعديل كعقد جديد.	4.78	4.52	4.68	4.68	.469	96.84	.000

عرض القيم الدفترية في قائمة المركز المالي لكل من؛ مجموع أصول عقود التأمين المصدرة، ومجموع التزامات عقود التأمين المصدرة، ومجموع أصول عقود إعادة التأمين المتحفظ علها، ومجموع التزامات عقود إعادة التأمين المتحفظ علها بشكل منفصل ، كما يجب أن تدرج التدفقات النقدية لاقتناء التأمين ضمن القيمة الدفترية لعقود التأمين عند القياس سواء كانت أصول أو التزامات.	4.11	4.24	4.26	4.19	.573	70.90	.000
أن تتضمن قائمة الأداء المالي لشركات التأمين تبويب المبالغ المعترف بها لكل من قائمة الأرباح والخسائر وقائمة الدخل الشامل الآخر.	3.70	4.00	3.91	3.85	.687	54.34	.000
الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية عن كل من المبالغ المعترف بها، والمقدمة في القوائم المالية عن العقود التي تقع ضمن نطاق المعيار، والأحكام المهنية، والتغيرات في هذه الأحكام نتيجة تطبيق المعيار، وطبيعة، ومدى المخاطر الناشئة عن العقود ضمن نطاق المعيار.	3.92	4.22	4.06	4.04	.654	59.89	.000
الوسط العام	4.21	4.32	4.31	4.27	.291	142.38	.000

ويتضح من الجدول رقم (٣) الإحصاء الوصفي لنتائج قياس رأى عينة الدراسة بشأن أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين **(IFRS 17)** في بيئة الأعمال المصرية، من وجهة نظر فئات عينة الدراسة " معدي التقارير المالية ، اعضاء هيئة التدريس ، مستخدمي التقارير المالية "، يتضح من تحليل آراء أفراد العينة إيجابة آراءهم تجاه فقرات المقياس، حيث جاءت قيمة (T) موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعنى أنها أعلى من القيمة المتوسطة (٣)، وأنها دالة أحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.01) حيث تشير جميع المتوسطات الحسابية العامة لإجابة المستقصي منهم إلى اتفاق فئات عينة الدراسة حول إدراكهم لأهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين **(IFRS 17)** في بيئة الأعمال المصرية بوسط حسابي عام (4.27) وإنحراف معياري عام (0.291)، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات، وبالتالي وجود اتساق، وتقارب في اجابات مفردات العينة.

ثانياً: إختبار فريدمان Friedman Test:

يوضح هذا الإختبار الأهمية النسبية لعناصر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (**IFRS 17**) في بيئة الأعمال المصرية من خلال حساب متوسط الرتب بناءً على آراء عينة الدراسة والجدول رقم (٤) يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (٤) ترتيب الاهمية النسبية لعناصر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) من وجهة نظر عينة الدراسة

الفقرات	متوسط الرتب	الترتيب	مستوى الدلالة
فصل المكونات غير التأمينية لعقد التأمين الى المشتقات الضمنية، مكونات الاستثمار، تعهدات الشركة بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية بحيث يمكن تميزها بذاتها ، ومعالجتها وفقا لمتطلبات المعايير الحاكمة لها.	7.17	1	.000 (*)
تجميع العقود ذات المخاطر المماثلة في محفظة تأمينية محددة، بحيث لا يمكن أن تتضمن إلا العقود التي صدرت خلال نفس السنة.	4.59	8	
الإعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدر في اقرب فترة من بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين، او تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل وثيقة في مجموعة عقود التأمين، أو عندما تشير الوقائع والظروف إلى أن محفظة العقود ستحتوى على عقد محمل بخسارة أو محفظة عقود التأمين محملة بخسارة.	5.15	6	
قياس التزامات مجموعة عقود التأمين المصدرة بإجمالي مكون الوفاء بالتدفقات النقدية المالية، ومكون هامش الخدمة التعاقدية، وذلك عند القياس الأولى لهذه المجموعة.	6.60	3	
أن تتضمن القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين في نهاية الفترة مجموع مكون التزامات التغطية المتبقية ويشمل كل من القيمة الدفترية للوفاء بالتدفقات النقدية بعد تعديلها، والقيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة ومكون التزامات المطالبات المتكبدة، والذي يتضمن التغيرات في الوفاء بالتدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات السابقة بموجب عقود التأمين داخل المجموعة.	5.26	5	
فصل معالجة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها عن عقود التأمين الأساسية.	5.55	4	
عدم إلغاء عقد التأمين إلا في حالة إطفاء العقد نتيجة للسداد أو الإلغاء أو أنقضاء مدته، وكذلك في حالة إجراء الشركة لتعديلات على شروط وأحكام العقد، وكانت هذه التعديلات تؤدى إلى تغير هام وذو تأثير في المعالجة المحاسبية للعقد الأمر الذي يؤدى إلى ضرورة إلغاء الإعتراف بهذا العقد والإعتراف به بعد تعديل كعقد جديد.	7.17	2	

عرض القيم الدفترية في قائمة المركز المالي لكل من؛ مجموع أصول عقود التأمين المصدرة، ومجموع التزامات عقود التأمين المصدرة، ومجموع أصول عقود إعادة التأمين المتحفظ علها، ومجموع التزامات عقود إعادة التأمين المتحفظ علها بشكل منفصل ، كما يجب أن تدرج التدفقات النقدية لاقتناء التأمين ضمن القيمة الدفترية لعقود التأمين عند القياس سواء كانت أصول أو التزامات.	5.09	7	
أن تتضمن قائمة الأداء المالي لشركات التأمين تبويب المبالغ المعترف بها لكل من قائمة الأرباح والخسائر وقائمة الدخل الشامل الآخر.	3.79	10	
الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية عن كل من المبالغ المعترف بها والمقدمة في القوائم المالية عن العقود التي تقع ضمن نطاق المعيار، والأحكام المهنية والتغيرات في هذه الأحكام نتيجة تطبيق المعيار، وطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود ضمن نطاق المعيار.	4.63	9	

(*) دالة إحصائياً عند مستوي معنوية (٠,٠٥)

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥) مما يدل على وجود اختلاف معنوي في الأهمية النسبية من وجهة نظر مفردات العينة حول المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) في بيئة الأعمال المصرية.

٢- أن أعلى متوسط فى الرتب يتمثل فى فصل المكونات غير التأمينية لعقد التأمين الى المشتقات الضمنية، مكونات الاستثمار، تعهدات الشركة بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية بحيث يمكن تميزها بذاتها، ومعالجتها وفقاً لمتطلبات المعايير الحاكمة لها.

٣- أن أقل متوسط للرتب يتمثل في تبويب المبالغ المعترف بها في قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة الدخل الشامل الآخر إلى نتيجة خدمات التأمين (إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين)، ودخل أو مصروفات تمويل التأمين.

ثالثاً: تحليل التباين (One Way ANOVA) فى استجابات مفردات العينة:

ولإختبار معنوية الفروق بين المتوسطات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة تم استخدام إختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way ANOVA)، وذلك لإختبار الفروق المعنوية بين آراء فئات عينة الدراسة حول أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين **(IFRS 17)** في بيئة الأعمال المصرية، وقد تم الإعتماد على إختبار **(F)**، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (٥) نتائج إختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way ANOVA)

عناصر المحتوى المعلوماتي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية (P-Value)
InfoCont1	بين المجموعات	.975	2	.487	2.281	.108
	داخل المجموعات	19.451	91	.214		
	الإجمالي	20.426	93			
InfoCont2	بين المجموعات	1.614	2	.807	2.430	.094
	داخل المجموعات	30.216	91	.332		
	الإجمالي	31.830	93			
InfoCont3	بين المجموعات	.418	2	.209	.631	.534
	داخل المجموعات	30.135	91	.331		
	الإجمالي	30.553	93			
InfoCont4	بين المجموعات	2.759	2	1.380	5.094	.008
	داخل المجموعات	24.645	91	.271		
	الإجمالي	27.404	93			
InfoCont5	بين المجموعات	.050	2	.025	.092	.912
	داخل المجموعات	24.801	91	.273		
	الإجمالي	24.851	93			
InfoCont6	بين المجموعات	.086	2	.043	.200	.819
	داخل المجموعات	19.574	91	.215		
	الإجمالي	19.660	93			
InfoCont7	بين المجموعات	.975	2	.487	2.281	.108
	داخل المجموعات	19.451	91	.214		
	الإجمالي	20.426	93			
InfoCont8	بين المجموعات	.455	2	.227	.688	.505
	داخل المجموعات	30.098	91	.331		
	الإجمالي	30.553	93			
InfoCont9	بين المجموعات	1.450	2	.725	1.553	.217
	داخل المجموعات	42.465	91	.467		
	الإجمالي	43.915	93			
InfoCont10	بين المجموعات	1.278	2	.639	1.508	.227
	داخل المجموعات	38.552	91	.424		
	الإجمالي	39.830	93			

ومن خلال استعراض نتائج التحليل السابق تبين للباحثان عدم وجود تباين في آراء أفراد العينة، حيث أن قيم **(P – Value)** أكبر من مستوى المعنوية ٥% ، مما يدل على عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء عينة البحث حول أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين **(IFRS 17)** وما أشتمل علىه من متطلبات فصل مكونات عقد التأمين، والتجميع، الإعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح عن عقود التأمين في بيئة الأعمال المصرية، وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة التي أشارت إلى أن معيار **(IFRS 17)** احدث تغيرات هامة في المعالجة المحاسبة عن عقود التأمين، حيث يعترف معيار عقود التأمين (IFRS 17) بجميع عقود التأمين بشكل متسق، كما يساهم بشكل كبير في حل مشاكل القابلية للمقارنة، وتحسين شفافية القوائم المالية لشركات التأمين، والحفاظ على التوافق بين المعايير المحاسبية، والمعايير التنظيمية لتوحيد المتطلبات، وتجنب المفاضلة فيما بين الأحكام (Istrate, 2017 ; Yanik, & Bas, 2017; Mignolet, 2017; Gambaro, et al., 2018).

وفي ضوء نتائج التحليلات السابقة يتضح صحة الفرض الأول" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) في بيئة الأعمال المصرية".

٦/٧/٢ نتائج إختبارات الفرض الثاني:

ينص الفرض على" **لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ".**

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال إختبار الفروض الفرعية التالية:

٦/٧/٢/١ نتائج إختبارات الفرض الفرعي الأول:

ينص الفرض على " **لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية ".**

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال:

أولاً: التحليل الوصفى لأثر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية:

يوضح الجدول التالي الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات السؤال الثانى المتمثل في أثر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية للسؤال الثاني من خلال الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦) الاحصاء الوصفي لآراء فئات عينة الدراسة حول أثر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعيارى	T. test		الترتيب
			القيمة	الدلالة	
يوفر المعيار معلومات أكثر فائدة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، نتيجة لتطبيق معالجة محاسبية واحدة لعقود التأمين، وعقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية.	4.23	.517	79.41	.000	الرابع
يعطى المعيار معلومات أكثر فائدة لمستخدمي التقارير المالية عن الالتزامات والحقوق التعاقدية لشركات التأمين نتيجة لاستخدام تقديرات حالية في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.	4.30	.460	90.63	.000	الثالث
يوفر المعيار معلومات مناسبة عن التزامات الشركة تجاه حاملي وثائق التأمين، نتيجة لتقليل احتمال إغفال أو عدم تحديد الشركة لبعض التغيرات في الظروف، بسبب استخدام تقديرات صريحة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.	4.68	.469	96.84	.000	الثاني
توفير معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية يمكن الإعتماد علىها، وبصفة خاصة المعلومات المتعلقة بالالتزامات، نتيجة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدلات خصم حالية تعكس اثر القيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المالية الأخرى.	4.19	.573	70.90	.000	السادس
توفير معلومات واضحة عن آثار تحمل شركة التأمين للمخاطر غير المالية المرتبطة بعقود التأمين التي تصدرها، نتيجة للقياس الصريح للمخاطر غير المالية.	3.85	.687	54.34	.000	الثالث عشر
يساهم المعيار في توفير معلومات محاسبية لمستخدمي التقارير المالية أكثر فائدة من اجل تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، نتيجة لعرض نتيجة خدمات التأمين بطريقة منفصلة عن دخل أو مصروفات تمويل التأمين.	3.91	.743	51.10	.000	الحادي عشر
يساهم فصل التزام عقود التأمين إلى مكونات مع إجراء تسويات لهذه المكونات بشكل منفصل، والإفصاح عنها بشكل منفصل في توفر معلومات محاسبية أكثر فائدة لمستخدمي التقارير المالية خاصة فيما يتعلق بتقييم نتائج خدمات التأمين، والوضع الاقتصادي لشركة التأمين، وبالتالي اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية.	3.89	.725	52.04	.000	الثاني عشر

يساهم المعيار في توفير معلومات محاسبية يمكن الإعتماد علىها في تحديد مبالغ خدمات التأمين سواء المرتبطة أو غير المرتبطة بخدمات التأمين بطريقة أفضل، نتيجة إلى الإفصاح بشكل منفصل عن تفاصيل كل من المبالغ المرتبطة بخدمات التأمين، وكذلك المبالغ غير المرتبطة بخدمات التأمين كلما كان ذلك قابلاً للتطبيق.	4.11	.630	63.17	.000	السابع
يوفر المعيار معلومات محاسبية مناسبة عن ربحية العقود الجديدة الصادرة خلال هذه الفترة لمستخدمي القوائم المالية، نتيجة لإفصاح الشركات في قائمة المركز المالي عن الأثر الناتج من الإعتراف الأولى لعقود التأمين المصدرة، وعقود إعادة التأمين المتحفظ علىها خلال الفترة بشكل منفصل.	4.04	.654	59.89	.000	التاسع
يوفر المعيار معلومات محاسبية لمستخدمي التقارير المالية ذات قيمة استرجاعيه عن حجم المبيعات، نتيجة لفصل تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية إلى تقديرات دخلة وخارجة.	4.71	.455	100.4	.000	الأول
يوفر المعيار معلومات محاسبية أكثر فائدة لمستخدمي التقارير المالية حول طبيعة العوامل المحركة لإيرادات التأمين، نتيجة لإفصاح الشركات عن تحليل إيرادات التأمين المعترف بها عن الفترة.	4.22	.642	63.80	.000	الخامس
يساهم المعيار في توفر معلومات ذات قيمة تنبؤية، تساعدهم على تقييم الربحية المستقبلية، وأداء الإدارة المتعلق بفعالية تقديراتها، وتفاعلها مع التغيرات السوقية، والقانونية، والتنافسية، وغير ذلك، نتيجة للإفصاح عن التوقيت الذي تتوقع فيه أن تعترف بهامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في الأرباح والخسائر.	3.95	.694	55.17	.000	العاشر
يساهم الإفصاح عن طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة بنطاق المعيار في توفير معلومات محاسبية لمستخدمي القوائم المالية أكثر فائدة لتقييم طبيعة، ومبالغ، ومدى تأكد التدفقات النقدية المستقبلية، نتيجة.	4.05	.645	60.89	.000	الثامن
المتوسط العام	**4.17**	**0.334**	**120.96**	**.000**	

يتضح من الجدول السابق لنتائج قياس رآى عينة البحث بشأن أثر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (**IFRS 17**) على درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية، والتي أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول من وجهة نظر العينة، حيث جاءت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعنى أنها أعلى من القيمة المتوسطة (٣)، فبلغ متوسط الاستجابات (4.17) بإنحراف معياري (.334)، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لكل العبارات أقل من الواحد ، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات، وبالتالي وجود اتساق وتقارب في اجابات مفردات العينة، وهذا يدل على إدراكهم لأهمية المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية.

ثانياً: تحليل الإنحدار المتدرج Stepwise Regression لبناء نموذج العلاقة بين المحتوي المعلوماتي لمعيار (IFRS 17) وتعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية:

يمكن تطبيق نموذج الإنحدار المتدرج Stepwise Regression لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (عناصر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين IFRS 17) والمتغير التابع (تعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية)، وتحديد أهم المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تطبيق نموذج الإنحدار:

جدول (٧) نتائج الإنحدار المتدرج Stepwise Regression

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة B	الخطأ المعياري (Std. Error)	T.test القيمة	T.test القيمة الاحتمالية P-Value	VIF	التباين المسموح به Tolerance	تفسير المعاملات عند مستوي (0.05)
Constant	.506	.208	2.439	.017			
InfoCont9	.137	.021	6.446	.000	1.858	.538	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont5	.092	.036	2.575	.012	2.962	.338	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont10	.096	.023	4.186	.000	1.985	.504	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont1	.197	.029	6.881	.000	1.579	.633	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont2	.151	.023	6.544	.000	1.606	.623	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont4	.097	.020	4.748	.000	1.071	.934	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont6	.111	.040	2.786	.007	2.925	.342	ذو تأثير معنوى موجب
معامل الارتباط المتعدد (R) = (.938)							
معامل التحديد (R^2) = (0. 880)							
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = (0. 870)							
قيمة (F) المستخرجة من جدول تحليل التباين (ANOVA) = (89.844)							
القيمة الاحتمالية (Sig) = (0.000)							

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من الجدول السابق يتضح للباحثان ما يلي:

١- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج بناءً على قيمة معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) والذي يقيس النسبة المئوية لما تفسره المتغيرات المستقلة في قيم المتغير التابع، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار، ويتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر (88.0%) من التغير الكلي في المتغير التابع " **تعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية** "، وباقي النسبة (12%) يرجع الي الخطأ العشوائي Random Error في المعادلة أو ربما لعدم إدارج متغيرات مستقلة أخري كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج، ويتضح أيضاً أن المساهمة النسبية (**R**) لهذه المتغيرات (93.8%) بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات والعمل على تدعيمها يساهم في تعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية.

٢- يتضح من نتائج **T.test** لكل متغير مستقل على حده، أن المتغيرات المستقلة عناصر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين IFRS 17 ، ذو تأثير معنوي في تعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية عند القيمة الاحتمالية (**P-Value**) أقل من (0.05).

٣- كما أكدت النتائج ارتفاع معنوية نموذج الإنحدار، حيث أتضح أن قيمة (**F**) المستخرجة من تحليل التباين (**ANOVA**) بلغت (89.844)، وأن القيمة الاحتمالية (0.000) وهو ما يشير إلى جودة توفيق نموذج الإنحدار ككل، فضلا عن صلاحيته لتحقيق هدف الدراسة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المساهمة النسبية (**R**) لهذه المتغيرات.

٤- كما أوضحت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أن قيمة معامل التحديد(**R^2 = 88%**) قد تقاربت مع قيمة معامل التحديد المعدل (**Adjusted R^2 = 87%**) مما يؤكد دقة النموذج واستقلالية المتغيرات المؤثرة، كما يؤكد أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً مما يمكن معه الإعتماد على نتائج هذا النموذج.

٥- يتضح من الجدول السابق ايضاً أن قيمة معامل تضخم التباين (**VIF**) Variance Inflation Factor لجميع المتغيرات المستقلة أقل من القيمة (10) (أمين، ٢٠١٣)، وتراوحت بين (1.071 ، 2.962)، وجاءت قيمة التباين المسموح به Tolerance لتلك المتغيرات أكبر من (0.05) وقد تراوحت بين (.338 ، 934.) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل أو الازدواج الخطى Muliticollinearity، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية

ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة النموذج المستخدم فى تفسير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتحديد هذه التأثيرات.

ويلاحظ من نتائج التحليلات السابقة: أن هناك إرتباطاً معنوياً بين المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (**IFRS 17**) وتعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية، وهو ما يؤيد رفض الفرض العدمي الأول، وقبول الفرض البديل، والذى ينص على أنه" **يؤثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية** "، وتتفق هذه النتيجة مع التوجهات البحثية التى توصلت الى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يعزز من القيمة الملاءمة لمعلومات الأرباح لشركات التأمين، وتقديم معلومات ملاءمة تعبر بشفافية عن عقود التأمين، وبالتالي زيادة جودة القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية بصفة عامة (Alnodel, 2018; Kouki, 2018; Mignolet, 2017).

٦- **ومما سبق يمكن للباحثان صياغة نموذج الإنحدار بالشكل التالي:**

درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية (Relevance) = 0.506 + 0. 137 (InfoCont9)
+ (0. 197 (InfoCont1) + 0. 096 (InfoCont10) + 0. 092 (InfoCont5) +
0. 151 (InfoCont2) + 0. 097 (InfoCont4) + 0. 111 (InfoCont6))

٦/٧/٢/٢ نتائج إختبارات الفرض الفرعي الثاني:

ينص الفرض على" **لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة موثوقية المعلومات المحاسبية** ".

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال:

أولاً: التحليل الوصفى لأثر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة موثوقية المعلومات المحاسبية:

يوضح الجدول التالي الوسط الحسابي، والإنحراف المعياري لعبارات السؤال الثالث المتمثل في أثر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة **موثوقية** المعلومات المحاسبية، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية للسؤال الثالث من خلال الجدول رقم (٨):

جدول رقم (٨)

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعيارى	T. test		الترتيب
			القيمة	الدلالة	
التعبير بشفافية عن الظروف الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية، نتيجة لاستخدام تقديرات محايدة (غير متحيزة) في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.	4.23	.594	69.07	.000	الثالث
يوفر المعيار معلومات محاسبية تعبر بصدق عن المخاطر المرتبطة بعقود التأمين والمخاطر المالية الأخرى، وذلك عند خصم التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة لاستخدام معدلات خصم حالية تعكس اثر القيمة الزمنية للنقود.	4.25	.495	83.73	.000	الثاني
توفير معلومات صادقة عن الأسباب التي دفعت الشركة لفرض أقساط غير كافية مقابل تحمل مخاطر ارتفاع المطالبات عن الأقساط المتوقعة، نتيجة للقياس الصريح للمخاطر غير المالية.	4.11	.595	66.90	.000	الرابع
توفير معلومات محاسبية أكثر فائدة عن الربح غير المحقق المتبقي لمجموعة عقود التأمين بعد الإعتراف الأولى، نتيجة تعديل هامش الخدمة التعاقدية وفقاً للتغيرات التي تحدث في تقديرات الوفاء بالتدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات المستقبلية.	4.09	.580	68.25	.000	الخامس
يؤدى المعيار إلى توفير معلومات محاسبية تعبر بصدق عن جوهر الإختلافات بين العقود، نتيجة لتعديل هامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين التي تحتوى ميزات المشاركة المباشرة بتغيرات أكثر من تلك التي تؤثر على هامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين الأخرى.	4.32	.626	66.91	.000	الأول
توفير معلومات محاسبية ذات موثوقية عالية لمستخدمي التقارير المالية، نتيجة للإفصاح عن الأحكام المهنية، والتغيرات في هذه الأحكام نتيجة تطبيق المعيار.	3.98	.672	57.43	.000	السادس
المتوسط العام	4.14	.396	101.92	.000	

يتضح من الجدول السابق لنتائج قياس رأى عينة البحث بشأن أثر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة موثوقية المعلومات المحاسبية، والتي أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول من وجهة نظر العينة، حيث جاءت

قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعنى أنها أعلى من القيمة المتوسطة (٣)، فبلغ متوسط الاستجابات (4.14) بإنحراف معياري (.396)، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لكل العبارات أقل من الواحد، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات، وبالتالي وجود اتساق وتقارب في اجابات مفردات العينة، وهذا يدل على إدراكهم لأهمية المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية.

ثانياً: تحليل الإنحدار المتدرج Stepwise regression لبناء نموذج العلاقة بين المحتوي المعلوماتي لمعيار (IFRS 17) وتعزيز درجة موثوقية المعلومات المحاسبية:

يمكن تطبيق نموذج الإنحدار المتدرج Stepwise Regression لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (عناصر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين IFRS 17) والمتغير التابع (تعزيز درجة موثوقية المعلومات المحاسبية)، وتحديد أهم المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج تطبيق نموذج الإنحدار:

جدول (٩) نتائج الإنحدار المتدرج Stepwise Regression

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة B	الخطأ المعياري (Std. Error)	T.test		VIF	التباين المسموح به Tolerance	تفسير المعاملات عند مستوي (0.05)
			القيمة الاحتمالية P-Value	القيمة			
Constant	.770	.387	.050	1.991			
InfoCont9	.177	.038	.000	4.651	1.679	.596	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont6	.196	.051	.000	3.874	1.330	.752	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont7	.179	.046	.000	3.891	1.137	.879	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont2	.138	.042	.001	3.314	1.460	.685	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont4	.117	.038	.003	3.052	1.067	.937	ذو تأثير معنوى موجب
معامل الارتباط المتعدد (R) = (.787)							
معامل التحديد (R^2) = (0. 619)							
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = (0. 597)							
قيمة (F) المستخرجة من جدول تحليل التباين (ANOVA) = (28.600)							
القيمة الاحتمالية (Sig) = (0.000)							

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من الجدول السابق يتضح للباحثان ما يلي:

١- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج بناءً على قيمة معامل التحديد (R^2) والذى يقيس النسبة المئوية لما تفسره المتغيرات المستقلة في قيم المتغير التابع، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار، ويتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر (61.9%) من التغير الكلي في المتغير التابع " **تعزيز درجة موثوقية المعلومات المحاسبية** "، وباقي النسبة (38.1%) يرجع الي الخطأ العشوائي Random Error في المعادلة أو ربما لعدم إدارج متغيرات مستقلة أخري كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج، ويتضح أيضا أن المساهمة النسبية (**R**) لهذه المتغيرات (78.7%) بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات، والعمل على تدعيمها يساهم في تعزيز درجة موثوقية المعلومات المحاسبية.

٢- يتضح من نتائج **T.test** لكل متغير مستقل على حده، أن المتغيرات المستقلة عناصر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين IFRS 17 ، ذو تأثير معنوي في تعزيز درجة موثوقية المعلومات المحاسبية عند القيمة الاحتمالية (**P-Value**) أقل من (0.05).

٣- كما أكدت النتائج ارتفاع معنوية نموذج الإنحدار، حيث أتضح أن قيمة (**F**) المستخرجة من تحليل التباين (**ANOVA**) بلغت (28.600)، وأن القيمة الاحتمالية (0.000) وهو ما يشير إلى جودة توفيق نموذج الإنحدار ككل، فضلاً عن صلاحيته لتحقيق هدف الدراسة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المساهمة النسبية (**R**) لهذه المتغيرات.

٤- كما أوضحت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أن قيمة معامل التحديد(**R^2 = 61.9%**) قد تقاربت مع قيمة معامل التحديد المعدل (**Adjusted R^2 = 59.7%**)، مما يؤكد دقة النموذج، واستقلالية المتغيرات المؤثرة، كما يؤكد أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً مما يمكن معه الإعتماد على نتائج هذا النموذج.

٥- يتضح من الجدول السابق ايضاً أن قيمة معامل تضخم التباين (**VIF**) Variance Inflation Factor لجميع المتغيرات المستقلة أقل من القيمة (10)، وتراوحت بين (1.067 ، 1.679)، وجاءت قيمة التباين المسموح به Tolerance لتلك المتغيرات أكبر من (0.05) وقد تراوحت بين (.596 ، .937) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل أو الازدواج الخطى

Muliticollinearity، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة النموذج المستخدم فى تفسير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتحديد هذه التأثيرات.

ويلاحظ من نتائج التحليلات السابقة: أن هناك إرتباطاً معنوياً بين المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) وتعزيز درجة موثوقية المعلومات المحاسبية، وهو ما يؤيد رفض الفرض العدمي الثاني، وقبول الفرض البديل، والذى ينص على أنه" **يؤثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة موثوقية المعلومات المحاسبية** "، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Mignolet, 2017) التى توصلت الي أن تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17) يعزز من شفافية ومصداقية التقارير المالية لشركات التأمين.

٦- ومما سبق يمكن للباحثان صياغة نموذج الإنحدار بالشكل التالي:

درجة موثوقية المعلومات المحاسبية (Reliability) = 0.770 + 0. (InfoCont9) 177 + 0. 196 (InfoCont6) + 0. 179 (InfoCont7) + 0. 138 (InfoCont2) + 0. 117 (InfoCont4)

٦/٧/٢/٣ نتائج إختبارات الفرض الفرعي الثالث:

ينص الفرض على" **لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين(IFRS 17) على تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم** ".

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال:

أولاً: التحليل الوصفى لأثر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم:

يوضح الجدول التالي الوسط الحسابي، والإنحراف المعياري لعبارات السؤال الرابع المتمثل في أثر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على **تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم**، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية للسؤال الرابع من خلال الجدول رقم (١٠):

جدول رقم (١٠)

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعيارى	T. test		الترتيب
			القيمة	الدلالة	
يبسط المعيار من فهم التقديرات من قبل مستخدمي القوائم المالية، نتيجة لاستخدام تقديرات متسقة مع تغيرات السوق في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.	3.68	.858	41.61	.000	الرابع
يزيل المعيار الكثير من التعقيدات في المعالجات المحاسبية التي يمكن أن تواجه شركات التأمين المصدرة لعقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية، نتيجة لعدم توفير إمكانية فصل بعض مزايا المشاركة التقديرية إلى مكون حقوق الملكية.	4.29	.616	67.52	.000	الأول
تلافى وجود تعقيدات تواجه مستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين، بسبب إدراج العقود التي صدرت في ظل تقييد بعض القوانين، والنظم في نفس المجموعة.	3.63	.688	51.15	.000	الخامس
توفير معلومات مبسطة لمستخدمي التقارير المالية تساعدهم على تمييز الربح المعترف به نتيجة تحمل المخاطر، والربح المعترف به من تقديم الخدمة هامش الخدمة التعاقدية، نتيجة للقياس الصريح للمخاطر غير المالية.	3.72	.646	55.89	.000	الثالث
يساهم الإفصاح عن الاحكام المهنية والتغيرات في هذه الاحكام وفقاً لمتطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17) ، في تلافى وجود تعقيدات تواجه مستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين.	3.79	.717	51.25	.000	الثاني
المتوسط العام	3.82	0.504	73.488	.000	

يتضح من الجدول السابق لنتائج قياس رأى عينة البحث بشأن أثر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على **تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم**، والتي أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول من وجهة نظر العينة، حيث جاءت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعنى أنها أعلى من القيمة المتوسطة (٣)، فبلغ متوسط الاستجابات (3.82) بإنحراف معياري (.504)، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لكل العبارات أقل من الواحد، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات، وبالتالي وجود اتساق وتقارب في اجابات مفردات العينة، وهذا يدل على إدراكهم لأهمية المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.

ثانياً: تحليل الإنحدار المتدرج Stepwise Regression لبناء نموذج العلاقة بين المحتوي المعلوماتي لمعيار (IFRS 17) وتعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم:

يمكن تطبيق نموذج الإنحدار المتدرج Stepwise Regression لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (عناصر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين IFRS 17)، والمتغير التابع (تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم)، وتحديد أهم المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، ويوضح الجدول رقم (١١) نتائج نموذج الإنحدار:

جدول (١١) نتائج الإنحدار المتدرج Stepwise Regression

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة B	الخطأ المعياري (Std. Error)	T.test القيمة	T.test القيمة الاحتمالية P-Value	VIF	التباين المسموح به Tolerance	تفسير المعاملات عند مستوي (0.05)
Constant	.051	.569	-.090-	.929			
InfoCont9	.204	.073	2.798	.006	2.093	.478	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont7	.238	.084	2.841	.006	1.278	.782	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont4	.224	.065	3.446	.001	1.035	.966	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont10	.157	.062	2.523	.013	1.376	.727	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont8	.165	.082	2.004	.048	1.840	.543	ذو تأثير معنوى موجب
معامل الارتباط المتعدد (R) = (.692)							
معامل التحديد (R^2) = (0. 478)							
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = (0. 449)							
قيمة (F) المستخرجة من جدول تحليل التباين (ANOVA) = (16.134)							
القيمة الاحتمالية (Sig) = (0.000)							

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من الجدول السابق يتضح للباحثان ما يلي:

١- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج بناءً على قيمة معامل التحديد (**R^2**)، والذي يقيس النسبة المئوية لما تفسره المتغيرات المستقلة في قيم المتغير التابع، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار، ويتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر (47.8%) من التغير الكلي في المتغير التابع " **تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم** "، وباقي النسبة (52.2%) يرجع الى الخطأ العشوائي Random Error في المعادلة، أو ربما لعدم إدارج متغيرات مستقلة أخري كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج، ويتضح أيضا أن المساهمة النسبية (**R**) لهذه المتغيرات (68.2%) بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات، والعمل على تدعيمها يساهم في **تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.**

٢- يتضح من نتائج **T.test** لكل متغير مستقل على حده، أن المتغيرات المستقلة عناصر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17)، ذو تأثير معنوي في **تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم** عند القيمة الاحتمالية (**P-Value**) أقل من (0.05).

٣- كما أكدت النتائج ارتفاع معنوية نموذج الإنحدار، حيث أتضح أن قيمة **(F)** المستخرجة من تحليل التباين (**ANOVA**) بلغت (16.134)، وأن القيمة الاحتمالية (0.000) وهو ما يشير إلى جودة توفيق نموذج الإنحدار ككل، فضلاً عن صلاحيته لتحقيق هدف الدراسة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المساهمة النسبية (**R**) لهذه المتغيرات.

٤- كما أوضحت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أن قيمة معامل (**R^2 = 47.8%**) قد تقاربت مع قيمة معامل التحديد المعدل (**Adjusted R^2 = 44.9%**) مما يؤكد دقة النموذج، واستقلالية المتغيرات المؤثرة، كما يؤكد أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً مما يمكن معه الإعتماد على نتائج هذا النموذج.

٥- يتضح من الجدول السابق ايضاً أن قيمة معامل تضخم التباين (**VIF**) Variance Inflation Factor لجميع المتغيرات المستقلة أقل من القيمة (10)، وتراوحت بين (1.035 ، 2.093)، وجاءت قيمة التباين المسموح به Tolerance لتلك المتغيرات أكبر من (0.05) وقد تراوحت بين (478. ، 966.) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل أو الازدواج الخطى Muliticollinearity، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة النموذج المستخدم فى تفسير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وتحديد هذه التأثيرات.

ويلاحظ من نتائج التحليلات السابقة: أن هناك إرتباطاً معنوياً بين المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17)، وتعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم، وهو ما يؤيد رفض الفرض العدمي الثالث، وقبول الفرض البديل والذى ينص على أنه" **يؤثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم** ".

٦- ومما سبق يمكن للباحثان صياغة نموذج الإنحدار بالشكل التالي:

درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم (Understandability) = 0.051 +
(InfoCont9) 0. 204 + (InfoCont7) 0. 238 + (InfoCont4) 0. 224 +
(InfoCont10) 0. 157 +(InfoCont8) 0. 165)

٤/٢/٧/٦ نتائج إختبارات الفرض الفرعي الرابع:

ينص الفرض على" **لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة قابلية للمعلومات المحاسبية للمقارنة** ".

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال:

أولاً: التحليل الوصفى لأثر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة:

يوضح الجدول التالي الوسط الحسابي، والإنحراف المعياري لعبارات السؤال الخامس المتمثل في أثر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية للسؤال الرابع من خلال الجدول رقم (١٢):

جدول رقم (١٢)

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعيارى	T. test		الترتيب
			القيمة	الدلالة	
يطبق المعيار على نشاط التأمين، وليس على شركات التأمين فقط مما يمكن من مقارنة جميع أنواع عقود التأمين التي يتضمنها نطاقه طوال مدة تلك العقود، بصرف النظر على طبيعة الجهة التي تصدر تلك العقود.	4.23	.517	79.41	.000	الثالث
يؤدى المعيار إلى زيادة الاتساق المحاسبي، وتحسين قابلية المعلومات للمقارنة، نتيجة للمرونة المحاسبية التي أتاحها المعيار لعقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة،	4.30	.460	90.63	.000	الثاني

بتطبيق معيار الإيرادات من العقود مع العملاء (IFRS 15) على هذه النوعية من العقود.					
يؤدى الإفصاح عن مستوى الثقة الذي يتوافق مع ممارسات تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية إلى تحسين القابلية للمقارنة بين الشركات المختلفة المصدرة لعقود التأمين.	4.68	.469	96.84	.000	الأول
عرض مجموع كل من أصول، والتزامات عقود التأمين المصدرة، وعقود التأمين المتحفظ علىها بشكل منفصل في قائمة المركز المالي يساهم في توفير معلومات قابلة للمقارنة عن حقوق والتزامات عقود التأمين.	4.19	.573	70.90	.000	الرابع
يوفر المعيار معلومات موحدة عن إيرادات شركات التأمين، نتيجة لعرض إيرادات عقود التأمين بشكل يتوافق مع المبادئ العامة لمعيار (IFRS 15)، من حيث استبعاد مكونات الاستثمار من الإيرادات، والإعتراف بإيرادات التأمين عن كل فترة وفقاً لوفائها بالتزامات الأداء بعقود التأمين.	3.85	.687	54.34	.000	السادس
إدراج دخل أو مصروفات تمويل التأمين سواء بالكامل في الأرباح والخسائر أو بتفصيله بين الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر يساعد على تحسين القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية المقدمة بالتقارير المالية نتيجة للمرونة المحاسبية التي اتاحها المعيار.	3.91	.743	51.10	.000	الخامس
المتوسط العام	4.19	0.575	101.91	.000	

يتضح من الجدول السابق لنتائج قياس رأى عينة البحث بشأن أثر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، والتي أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول من وجهة نظر العينة، حيث جاءت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية، مما يعنى أنها أعلى من القيمة المتوسطة (٣)، فبلغ متوسط الاستجابات (4.19) بإنحراف معياري (.575)، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لكل العبارات أقل من الواحد، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات، وبالتالي وجود اتساق وتقارب في اجابات مفردات العينة، وهذا يدل على إدراكهم لأهمية المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

ثانياً: تحليل الإنحدار المتدرج Stepwise Regression لبناء نموذج العلاقة بين المحتوي المعلوماتي لمعيار (IFRS 17) وتعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة:

يمكن تطبيق نموذج الإنحدار المتدرج Stepwise Regression لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (عناصر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين IFRS 17) والمتغير التابع (تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة)، وتحديد أهم المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، ويوضح الجدول رقم (١٣) نتائج نموذج الإنحدار:

جدول (١٣) نتائج الإنحدار المتدرج Stepwise Regression

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة B	الخطأ المعياري (Std. Error)	T.test		VIF	التباين المسموح به Tolerance	تفسير المعاملات عند مستوي (0.05)
			القيمة الاحتمالية P-Value	القيمة			
Constant	.188	.196	.340	.959			
InfoCont5	.153	.031	.000	5.001	2.575	.388	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont9	.094	.023	.000	4.180	2.478	.404	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont3	.164	.035	.000	4.742	4.072	.246	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont8	.130	.040	.002	3.210	5.557	.180	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont7	.186	.027	.000	6.884	1.657	.604	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont4	.088	.019	.000	4.660	1.081	.925	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont2	.083	.026	.002	3.197	2.361	.424	ذو تأثير معنوى موجب
InfoCont10	.059	.023	.013	2.531	2.365	.423	ذو تأثير معنوى موجب
معامل الارتباط المتعدد (R) = (.949)							
معامل التحديد (R^2) = (0. 901)							
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = (0. 892)							
قيمة (F) المستخرجة من جدول تحليل التباين (ANOVA) = (97.212)							
القيمة الاحتمالية (Sig) = (0.000)							

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من الجدول السابق يتضح للباحثان ما يلي:

١- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج بناءً على قيمة معامل التحديد (**R^2**)، والذي يقيس النسبة المئوية لما تفسره المتغيرات المستقلة في قيم المتغير التابع، وكلما اقتربت قيمتة من الواحد الصحيح دل ذلك على القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار، ويتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر (90.1%) من التغير الكلي في المتغير التابع " تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة "، وباقي النسبة (9.9%) يرجع الي الخطأ العشوائي Random Error في المعادلة، أو ربما لعدم إدارج متغيرات مستقلة أخري كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج، ويتضح أيضا أن المساهمة النسبية (**R**) لهذه المتغيرات (94.9%) بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات والعمل، على تدعيمها يساهم في تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

٢- يتضح من نتائج **T.test** لكل متغير مستقل على حده، أن المتغيرات المستقلة عناصر المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17)، ذو تأثير معنوي في تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة عند القيمة الاحتمالية (**P-Value**) أقل من (0.05).

٣- كما أكدت النتائج ارتفاع معنوية نموذج الإنحدار، حيث أتضح أن قيمة (**F**) المستخرجة من تحليل التباين (**ANOVA**) بلغت (97.212)، وأن القيمة الاحتمالية (0.000) وهو ما يشير إلى جودة توفيق نموذج الإنحدار ككل، فضلاً عن صلاحيته لتحقيق هدف الدراسة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المساهمة النسبية (**R**) لهذه المتغيرات.

٤- كما أوضحت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أن قيمة معامل (**R^2 = 90.1%**) قد تقاربت مع قيمة معامل التحديد المعدل (**Adjusted R^2 = 89.2%**) مما يؤكد دقة النموذج واستقلالية المتغيرات المؤثرة كما يؤكد أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً مما يمكن معه الإعتماد على نتائج هذا النموذج.

٥- يتضح من الجدول السابق ايضاً أن قيمة معامل تضخم التباين (**VIF**) Variance Inflation Factor لجميع المتغيرات المستقلة أقل من القيمة (10)، وتراوحت بين (1.081 ، 5.557)، وجاءت قيمة التباين المسموح به Tolerance لتلك المتغيرات أكبر من (0.05) وقد تراوحت بين (.180 ، .925) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل أو الازدواج الخطى

Muliticollinearity، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة النموذج المستخدم فى تفسير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وتحديد هذه التأثيرات.

ويلاحظ من نتائج التحليلات السابقة: أن هناك إرتباطاً معنوياً بين المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) وتعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وهو ما يؤيد رفض الفرض العدمي الرابع، وقبول الفرض البديل والذى ينص على أنه" **يؤثر المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة** ".

٦- ومما سبق يمكن للباحثان صياغة نموذج الإنحدار بالشكل التالي:

درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة (Comparability) = 0.188 +
+ (InfoCont3) 0. 164 + (InfoCont9) 0. 094 + (InfoCont5) 0. 153
+ (InfoCont4) 0. 088+ (InfoCont7) 0. 186 + (InfoCont8) 0. 130
(InfoCont10) 0. 059 + (InfoCont2) 0. 083

٧- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

١/٧ نتائج الدراسة: يمكن تقسيم نتائج البحث إلى:

١/١/٧ نتائج الدراسة النظرية:

- يحقق معيار عقود التأمين (IFRS 17) العديد من المنافع على مستوى مستخدمي التقارير المالية تشمل توفير معلومات محاسبية، تتميز بالملاءمة، والقابلية للفهم، والموثوقية، بما يعزز من درجة القابلية للمقارنة للقوائم المالية، وبالتالي يدعم كفاءة الأسواق المالية.
- يتطلب تطبيق متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17) من شركات التأمين عند فصل مكونات عقد التأمين وتجميع عقود التأمين إجراء تغيرات جوهرية في عمليات جمع البيانات، ونظم تقنية المعلومات، وكذلك الضوابط الداخلية بالأقسام المختلفة بشركات التأمين.
- يوفر معيار عقود التأمين (IFRS 17) أساس موحد للمحاسبة عن جميع أنواع عقود التأمين، بما في ذلك عقود إعادة التأمين، مما يعزز من درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، وبالتالي يعود بالنفع على المستثمرين، والمحللين الماليين.

- استخدام تقديرات غير متحيزة، وحالية، وصريحة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية يساعد على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية أكثر ملاءمة.
- تجميع عقود التأمين عند الإعتراف الأولى بناء على أرباحها أو خسائرها المتوقعة، في ظل منع إجراء أي مقاصة بين أرباح وخسائر العقود، يعزز من درجة موثوقية المعلومات المحاسبية.
- خصم التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن التزامات عقود التأمين باستخدام معدلات خصم حالية، يمكن أن يساهم في تعزيز درجة الموثوقية في المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي التقارير المالية.
- أن تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية وفقاً لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) يوفر معلومات أكثر ملاءمة حول رؤية الشركة للالتزامات التي تتحملها نتيجة مخاطر التأمين.
- أن الإعتماد في تحديد إيرادات التأمين مع استبعاد مكونات الاستثمار التي تصور استثمارات حاملي الوثائق، يمكن مستخدمي التقارير المالية من إجراء مقارنات بين إيرادات شركات التأمين المختلفة التي تتبع المعايير الدولية.

٢/١/٧ نتائج الدراسة الميدانية:

- **أشارت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك أتفاق** بين آراء عينة الدراسة بشأن أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17)، وما اشتمل عليه من متطلبات فصل مكونات عقد التأمين، والتجميع، والإعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح عن عقود التأمين في بيئة الأعمال المصرية، مما يعني قبول الفرض البحثي الأول، وقد تم أثبات ذلك نتيجة:

- وجود تأثير معنوي **لأهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين** (IFRS 17)، من وجهة نظر معدي التقارير، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.21)، ومن وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.32)، ومن وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.31)، تشير جميع المتوسطات الحسابية العامة لإجابة المستقصي منهم إلى اتفاق فئات عينة الدراسة حول إدراكهم لأهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) في بيئة الأعمال المصرية بوسط حسابي عام (4.27) وإنحراف معياري عام (0.291)، مما يؤكد على عدم وجود تشتت، وبالتالي وجود اتساق وتقارب في إجابات مفردات عينة الدراسة، وهذا يدل على إدراكهم لأهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين.

- **أثبت** تحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way ANOVA) لإختبار الفروق المعنوية بين آراء فئات عينة الدراسة عدم وجود اختلافات ذات دلالة احصائية بين آراء فئات الدراسة عند مستوي معنوية (٠,٠٥) حول أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17)، وما أشتمل عليه من متطلبات فصل مكونات عقد التأمين، والتجميع، والإعتراف، والقياس، والعرض، والإفصاح عن عقود التأمين في بيئة الأعمال المصرية.

- **أيدت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة تأثيرية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية**، حيث تتضح المساهمة النسبية (R) بنسبة (.938) عند مستوى معنوية أقل من(0.001)، بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات والعمل على تدعيمها يساهم في تعزيز درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية، وكانت إشارة معامل الإنحدار موجبة عند القيمة الاحتمالية (P–Value) تساوى (0.00)، وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05)، **وهو ما يثبت عدم صحة فرض العدم الأول وبالتالي قبول الفرض البديل.**
- **أوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة تأثيرية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على درجة موثوقية المعلومات المحاسبية**، حيث تتضح المساهمة النسبية (R) بنسبة (.787) عند مستوى معنوية أقل من(0.001)، بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات، والعمل على تدعيمها يساهم في تعزيز درجة موثوقية المعلومات المحاسبية، وكانت إشارة معامل الإنحدار موجبة عند القيمة الاحتمالية (P–Value) تساوى (0.00)، وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05)، **وهو ما يثبت عدم صحة فرض العدم الثاني، وبالتالي قبول الفرض البديل.**
- **أيدت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة تأثيرية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم**، حيث تتضح المساهمة النسبية (R) بنسبة (.692) عند مستوى معنوية أقل من(0.001)، بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات، والعمل على تدعيمها يساهم في تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للفهم، وكانت إشارة معامل الإنحدار موجبة عند القيمة الاحتمالية (P–Value) تساوى (0.00)، وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05)، **وهو ما يثبت عدم صحة فرض العدم الثالث، وبالتالي قبول الفرض البديل.**

- **أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة تأثيرية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة**، حيث تتضح المساهمة النسبية (R) بنسبة (.949) عند مستوى معنوية أقل من(0.001)، بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات، والعمل على تدعيمها يساهم في تعزيز درجة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، وكانت إشارة معامل الإنحدار موجبة عند القيمة الاحتمالية (P–Value) تساوى (0.00)، وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05)، **وهو ما يثبت عدم صحة فرض العدم الرابع، وبالتالي قبول الفرض البديل.**

٢/٧ توصيات الدراسة:

- توجيه الفكر المحاسبي لمزيد من الدراسات حول المعايير المرتبطة بالمحاسبة عن عقود التأمين، وأثارها المختلفة على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- زيادة وعى مستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين، ومعدي تلك القوائم وإدارة شركات التأمين بأهمية تطبيق متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17) من خلال عقد الدورات التدريبية، والندوات العلمية المتخصصة.
- تطوير معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بالمحاسبة عن عقود التأمين، بما يتفق مع معايير التقارير المالية (IFRS) المرتبطة بعقود التأمين، دون الإعتماد فقط على مجرد ترجمتها، مع إدخال التعديلات المناسبة لمواكبة متغيرات البيئة المصرية.
- إعداد نشرات تعلمية، وتثقيفية للمستثمرين، والمحللين الماليين، حول متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17)، وتأثيرها على صناعة التأمين المصرية.
- إصدار الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر إرشادات لمراقبي الحسابات تساعدهم على التحقق من مدى دقة الأحكام المهنية المستخدمة من قبل الإدارة في بعض الأمور المتعلقة بمتطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17).

٣/٧ التوجهات البحثية المستقبلية:

يرى الباحثان في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية، من أهمها ما يلي:

- أثر تطبيق نظام Lean Six Segma على تحسين نظم الرقابة الداخلية بشركات التأمين في ضوء الالتزام بمعيار عقود التأمين (IFRS 17).

- دراسة تأثير معيار عقود التأمين (IFRS 17) على جودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.
- دراسة تحليلية لمتطلبات تعديل المعيار المصري رقم (٣٧) والمعدل ٢٠١٥م "عقود التأمين" في ضوء معيار عقود التأمين (IFRS 17).
- الدور المرتقب لمراقب الحسابات في ظل متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS 17) – دليل من البيئة المصرية.
- دراسة أثر معيار عقود التأمين (IFRS 17) على ممارسات التجنب الضريبي للشركات المصدرة لعقود التأمين.

٨- قائمة المراجع:

١/٨ المراجع العربية:

١. الحيط، فراس إسماعيل، شبيطة، محمد فوزي، (٢٠١٧)، "أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن" **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، المجلد السابع عشر، العدد الثالث، الأردن، ص ص. ٧٢٤-٧٣٧.

٢. الرميلى، سناء محمد رزق، (٢٠١٥)، "مؤشر مقترح للإفصاح عن المخاطر في صناعة التأمين المصرية ومدى قبول المستثمرين له"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني والخمسون، العدد الأول، الجزء الثالث، يوليو، ص ص. ١٧٧-٢٢٨.

٣. الزمر، عماد سعيد، (٢٠١٢)، "دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد الثالث، أكتوبر، ص ص.١٢٢٩-١٢٨٢.

٤. عبد الحليم، صفوان قصي، وجار الله، حسين حوشان، (٢٠١٦)،"مدى ملائمة تطبيق مبدأ الإعتراف بالإيراد لعقود التأمين المحلية في إطار معيار الإبلاغ المالي الدولي (4)"، **مجلة جامعة ذي قار**، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، العراق، ص ص. ١٦١-١٨٨.

٥. عبد الملك، احمد رجب، (٢٠١٤)، "إطار مقترح للحوكمة في شركات التأمين- دراسة نظرية ميدانية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الواحد والخمسون، العدد الثانى، الجزء الأول، يوليو، ص ص. ١٦١- ١٩٨.

٦. عبد المنعم، تامر سعيد محمد، (٢٠١٦)، "قياس أثر تحديث معايير المحاسبة المصرية عام ٢٠١٥ في تحسين جودة القوائم المالية- دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، الجزء الثاني، السنة العشرون، ديسمبر، ص ص. ٩١-١٦٠.

٧. عبد المنعم، تامر سعيد محمد ، (٢٠١٥)، " أثر معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS 15) على جودة المعلومات المحاسبية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الأول، السنة التاسعة عشر، يوليو، ص ص. ٢٠١-٢٦٧.
٨. على، ايمن صابر، (٢٠١٥)، "أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الأول، السنة التاسعة عشر، يوليو، ص ص. ٤٣-١٠٥.
٩. على، علاء احمد حسين،(٢٠١٥)، "قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الأول، السنة التاسعة عشر، يوليو، ص ص. ٢٣٧-٣١٣.
١٠. على، وليد احمد محمد، (٢٠١٢)، "انعكاسات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح في القوائم المالية لشركات التأمين السعودية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة الحادية والثلاثون، العدد الثاني، المجلد الثاني، ص ص. ٨٩-١٣٣.
١١. عوض، أمال محمد، (٢٠١٦)، "تقييم أثر تطوير معايير المحاسبة عن الإيرادات على تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية: دراسة استكشافية في البيئة المصرية "، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الأول، السنة العشرون، ابريل، ص ص. ٥٣١-٥٨٥.
١٢. قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بإصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥، إطار إعداد وعرض القوائم المالية المعدلة ٢٠١٥.
١٣. محرم، فريد فريد إبراهيم، (٢٠١٣)، "أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة IAS, IFRS على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين جودة التقارير المالية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، السنة الثالثة والثلاثون، ص ص. ٢٩٩-٣٥٨.
١٤. مليجى، مجدي مليجى عبد الحكيم، (٢٠١٤)، "أثر التحول على معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الرابع، ص ص.١-٥٠.
١٥. وزارة الاستثمار، مكتب الوزير، (٢٠٠٨) **القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١** بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر والمعدل بمقتضى كل من القانون رقم (٩١) لسنة ١٩٩٥، **والقانون رقم ١٥٦ لسنة** ١٩٩٨ **والقانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨**، متاح على موقع: www.esfa.gov.eg.

٢/٨ المراجع الأجنبية:

1. Adamu, M. U., (2013), "The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian listed Companies Annual Report", **IOSR Journal of Economic and Finance**, Vol. (1), Iss. (6), pp. 15-21. Available at:https://pdfs.semanticscholar.org/559e/2e182fa4a4d297f5597502d571d8e445a4c8.pdf
2. Alnodel, A. A., (2018), "The Impact of IFRS Adoption on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from the Insurance Sector", **International Journal of Business and Management**, Vol. (13), No. (4), pp.138-148. Available at: http://www.ccsenet.org/journal/index.php/ijbm/article/view/73211
3. Christensen, H. B., &Nikolaev, V., (2013), "Does Fair Value Accounting For Non-Financial Assets Pass the Market Test?",**Review of Accounting Studies**, Vol. (18), No. (3), pp. 734-775. Available at:https://link.springer.com/article/10.1007/s11142-013-9232-0
4. Conyinno, B. M., &Chepkirui, G. R., (2016), "Factors Actors Influencing the Preparation of Financial Report Insurance Company in Kenya", **Strategic Journal of Business & Change Management**, Vol. (3), No. (4), pp. 185-200. Available at: ww.strategicjournals.com
5. Dal Moro, E., & Faulkner, J. (2014), "The Computational and Timing Challenge of Quarterly Non life (re) Insurance Liability Evaluation under IFRS 4 phase 2", **Journal of Financial Perspectives**, Vol. (2), No. (3), pp. 1-47. Available at: SSRN: https://ssrn.com/abstract=3079623
6. De Maria S., & Rigot S.,(2014), "IFRS Standards and Insurance Companies: What Stakes for Long Term Investment? A French Case Explanatory Analysis", **GREDEG Working Paper**, No. (4), pp. 1-41. Available at: http://www.gredeg.cnrs.fr/working-papers/GREDEG-WP-2014-04.pdf.
7. De Moro, E., & Krvavych, Y., (2017), "Probability of Sufficiency of Solvency II Reserve Risk Margins: Practical Approximations", ASTIN Bulletin: **The Journal of the International Actuarial Association**, Vol. (47), No. (3), pp. 737-785. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2652088

8. De Wet, Y., (2015), "The Decision-usefulness of Insurance Accounting Information", **PhD Thesis**, Faculty of Economic and Financial Science, University of Johannesburg, pp.1-85. Available at: https://ujdigispace.uj.ac.za.
9. England, P., Verrall, R. J., &Wuthrich, M. V., (2018), "On the Lifetime and One-Year Views of Reserve Risk, with Application", **Working Paper**, pp. 1-38. Available at: https://ssrn.com/abstract=3141239.
10. Floreani, A., (2017), "Solvency II: The Supervisory Reporting and Market Disclosure", In Insurance Regulation in the European. **UnionPalgrave Macmillan**, **Cham**, pp. 261-278. Available at: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-61216-4_12#citeas
11. Foroughi, K., Barnard, C. R., Bennett, R. W., Clay, D. K., Conway, E. L., Corfield, S. R., ... &Lanari-Boisclair, M. (2012), "Insurance accounting: A new era?", **British Actuarial Journal**, Vol. 17, No. (3), pp. 562-615. Available at: https://www.cambridge.org.
12. Gambaro, A., Casalini, R., Fusai, G., &Ghilarducci, A., (2018), "A Market Consistent Framework for the Fair Evaluation of Insurance Contracts under Solvency II", **Working Paper**, pp. 1-36. Available at: https://ssrn.com/abstract=3109735.
13. Gerstner, T., Lohmaier, D., & Richter, A., (2015), "Value Relevance of Life Insurers' Embedded Value Disclosure and Implications for IFRS 4 Phase II",Munich Risk and Insurance Center, **Working Paper**, No. 27, pp. 1-50. Available at:https://ssrn.com/abstract=2627240.
14. Hasan, M., Abdullah, S. N., &Hossain, S. Z. H., (2014), "Qualitative Characteristics of Financial Reporting", **The Pakistan Accountant**, Vol. (50), No.(1), pp. 23-31. Available at: http://repo.uum.edu.my/id/eprint/12574.
15. Horton, et al., (2013), "The Value Relevance of Realistic Reporting: Evidence from UK Life Insurers", **Accounting and Business Research**, Vol. (37), No. (3), pp. 175-197. Available at: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00014788.2007.9730071
16. International Accounting Standards Board (IASB) (2014), "ED Insurance Contracts, Summary of User Outreach", Available at:www.ifrs.org.
17. International Accounting Standard Board, (IASB), (2017), "Insurance Contracts", IFRS, No. 17, pp. 1-140, Available at: http://www.ifrs.org.

18. International Accounting Standard Board,(IASB), (2018), " Conceptual Framework for Financial Reporting, pp. 1-16, Available at: http://www.ifrs.org.
19. Istrate, C. A., (2017), "Insurance Contracts under IFRS-Evaluation and Perspectives", **Eufire 2017**, pp.91-106. Available at: http://eufire.uaic.ro/wpcontent/uploads/2017/08/volum_EUFIRE_2017_docx.
20. Kouki, A.,(2018) "IFRS and Value Relevance: A Comparison Approach Before and After IFRSConversion in the European Countries", **Journal of Applied Accounting Research**, Vol. (19), No. (1), pp.60-80, Available at: https://doi.org/10.1108/JAAR-05-2015-0041
21. KPMG, (2017), "First Impression: IFRS 17 Insurance Contracts-", Publication No. 134753, July 2017, Available at: http://www.kpmg.com/ifrs.
22. Laurent, J. P., et al., (Eds.). (2016),"Modeling in life insurance-aManagement Perspective", **Springer**, p.59, Available at: https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/978-3-319-29776-7.pdf.
23. Malafronte, I., Porzio, C., &Starita, M. G., (2016),"The Nature and Determinants of Disclosure Practices in the Insurance Industry: Evidence from European Insurers", **International Review of Financial Analysis**, Vol. (45), pp. 367-382. Available at: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1057521915000332
24. Mignolet, F., (2017), "A Study on the Expected Impact of IFRS 17 on the Transparency of Financial Statements of Insurance Companies", Dissertation MD, **Master Thesis**, HEC-Management School ,University of Liege, pp. 1-70 Available at: https://matheo.uliege.be/handle/2268.2/2782.
25. Nguyen, T., & Molinari, P., (2013). "Accounting for "Insurance Contracts" According to IASB Exposure Draft—Is the Information Useful?" **The Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice**, Vol. (38), No. (2), pp. 376-398. Available at: https://link.springer.com/article/10.1057/gpp.2012.11
26. Outreville, J. F., (2013), "The Relationship between Insurance and Economic Development: 85 Empirical Papers for a Review of the literature", **Risk Management and Insurance Review**, Vol. (16), No. (1), pp. 71-122.Available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1540-6296.2012.01219.x

27. PricewaterhouseCoopers (PwC), (2017), "In Depth A look at Current Financial Reporting Issues, **IFRS 17** Marks a New Epoch For Insurance Contract Accounting", No. INT2017-04, 30 June, pp. 1-78. Available at: https://www.pwc.com/sg/en/insurance/assets/ifrs17-current-financial-reporting.pdf.
28. Rudolph A. J., et al., (2017) "Evolution of Financial Reporting of life Insurers: The Predominance of Unregulated Embedded Value Disclosure", **Journal of Financial Regulation and Compliance**, Vol. (25), No. (1), pp. 56-72, Available at: https://doi.org/10.1108/JFRC-02-2016-0012.
29. Ruprecht, W., (2011), "Basics of IFRS 4 for Life Insurance", **Research Paper**, Zurich University, pp. 1-155.Available at: http://www.aktuariatwitzel.ch/Finanz_fuerungsinfo_FS11/Basics%20of%20IFRS%204%20for%20Life%20Insurers%20FS%2011.pdf.
30. Soye, Y. A., &Raji, O. A., (2016), "The Comparability of Pre and Post Adoption IFRS in Nigeria Insurance Companies",**Journal of Management and Corporate Governance**, Vol. (8), No. (2), pp. 41-53. Available at:https://www.researchgate.net/publication/317691137
31. Su, R., Yang, Z., &Dutta, A., (2018), "Accounting Information Comparability and Debt Capital Cost Empirical Evidence from Chinese Listed Companies", **Asian Economic and Financial Review**, Vol. (8), No, (1), pp. 90-102. Available at. http://www.aessweb.com/pdf-files/AEFR-2018-8(1)-90-102.pdf
32. Widing, B., &Jansson, j., (2018), "Valuation Practices of IFRS 17", Available at: https://scholar.google.com.eg/scholar?cluster=15754047727012936871&hl=ar&as_sdt=0,5&as_ylo=2018&as_vis=1
33. Yanik, S., & Bas, E., (2017), "Evaluation of IFRS 17 Insurance Contract Standard for Insurance Companies", **Press Procedia**, Vol. (6), No. (1), pp. 48-50. Available at: http://doi.org/10.17261/Pressacademia.2017.745
34. Yip, R., and Young, D., (2012), "Dose Mandatory IFRS Adoption Improve Information Comparability?", **The Accounting Review**, Vol. (87), No. (5), pp.1767- 1789. Available at: http://www.aaajournals.org/doi/abs/10.2308/accr-50192?code=aaan-site